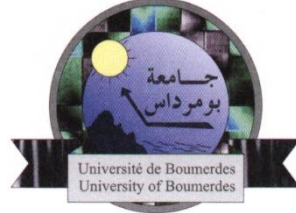


جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر أكاديمي

تخصص:

محاسبة وتدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة المعهد الوطني للبترول لبومرداس

تحت إشراف الأستاذ :

بلقاضي طاهر لمين

من إعداد الطالبة:

عميشي مريم كميليا

كلمة الشكر

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه لنا القوة والإرادة للقيام بهذا العمل ونسأله التسديد والتثبيت بأسمى معاني الشكر والتقدير ، ونتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ المؤطر **بلقاضي لمين** عل مجهوداته التي بذلها معي وتوجيهاته القيمة والذي لم يبخل عل بنصائحه لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى موظفي وعمال المعهد الوطني للبترول بومرداس الذين مدو لي يد العون في مواصلة مشوار انجاز هذا العمل. والى كل من وقف معي ويسرو لي الطريق في انجاز هذه المذكرة.

وكذلك أوجه شكري الى الدكاترة الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

الاهداء

الحمد والفضل لله أولا واخرا هو سبحانه وتعالى ولي النعمة وما كان من خير و توفيق فه منه.

اهدي هذا العمل المتواضع الى من منحتني الحب والعطاء الى من غمرتني بحنانها الى من سهرت

الليالي لأصل الى ما انا عليه الى التي حققت احلامي وطموحاتي الى امي الحنون.

الى اعز شخص على قلبي وسيبقى كذلك الى من تمنيت ان يكون معي في مثل هذا الوقت كشاهد على

نجاحي لأشرفه الى روح ابي العزيز.

الى كل اخواتي.

الى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدمائية من خلال قيامنا بدراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس (IAP) لمدة اربعة أشهر، من أجل تقييم أدائها المالي وذلك عن طريق تحليل قوائمها المالية المعدة على أساس الاستحقاق (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، واستخلاص مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتعليق عليها.

واستنادا إلى ما تم التوصل إليه لاحظنا أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي وأداء مالي جيد وبأرباحية مالية مريحة وبعيدة عن خطر العسر المالي يعطيها القدرة على البقاء والاستمرارية في ميدان تقديم الخدمات وهذا حسب أساس الاستحقاق.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، الأداء المالي، القوائم المالية، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

Résumer:

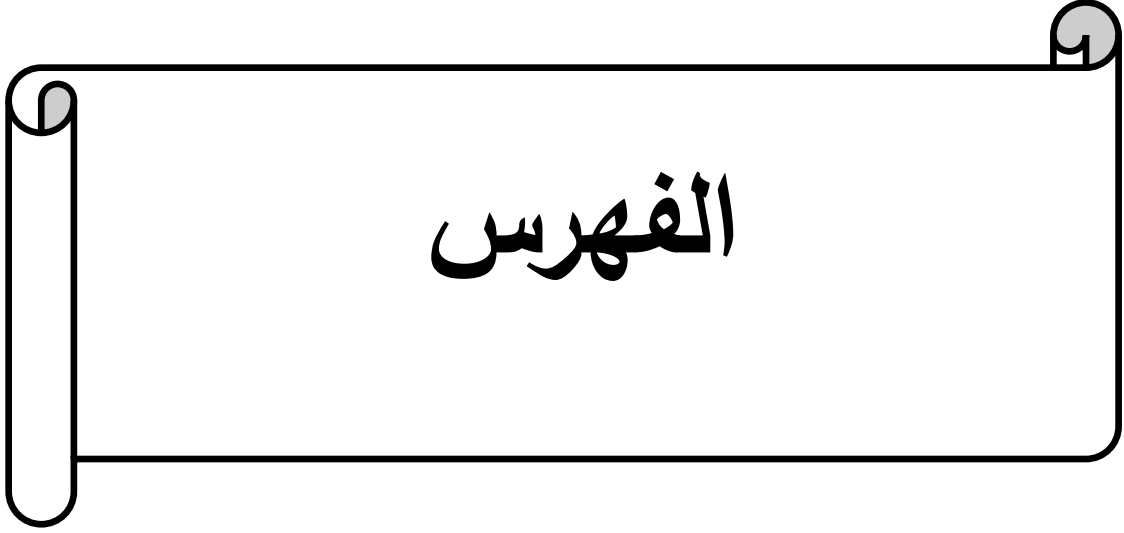
Cette étude vise à mettre en évidence le rôle joué par l'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière de l'institution de service économique à travers notre étude du cas de l'Institut Algérien du Pétrole de Boumerdès (IAP) sur une période de quatre mois, afin d'évaluer sa situation financière.

Performance en analysant ses états financiers préparés sur la base du tableau des comptes de régularisation (budget) et des comptes de résultats), en extrayant un ensemble d'indicateurs d'équilibre financier et de ratios financiers et en les commentant.

Sur la base de ce qui a été atteint, nous avons noté que l'institution bénéficie d'un équilibre financier, de bonnes performances financières, d'une rentabilité financière confortable et loin du risque de difficultés financières, lui donnant la capacité de rester et de continuité dans le domaine de la prestation de services, et c'est selon la comptabilité d'exercice.

Mots clés:

Analyse financière, performance financière, états financiers, indicateurs d'équilibre financier, ratios financiers.



الفهرس

الصفحة	الموضوع
I	شكر وتقدير
II	الاهداء
III	الملخص
V	فهرس المحتوى
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الاشكال
XI	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: مدخل الى التحليل المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
03	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي
05	المطلب الثاني: مفهوم واهداف التحليل المالي
07	المطلب الثالث: أهمية وأنواع التحليل المالي
10	المبحث الثاني: مقومات، معايير واستعمالات التحليل المالي
10	المطلب الأول: مقومات ومنهجية التحليل المالي
12	المطلب الثاني: معايير وخطوات التحليل المالي
14	المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي
18	المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
18	المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها
27	المطلب الثاني: حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة
39	المطلب الثالث: جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق
42	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

44	تمهيد
45	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي
45	المطلب الأول: تعريف الأداء ، أنواعه ومجالاته
48	المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي
51	المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
54	المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي
54	المطلب الأول: ماهية تقييم الاداء المالي
56	المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي
57	المطلب الثالث: مقومات عملية تقييم الأداء المالي
58	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي
58	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة التوازنات المالية
61	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية
68	المطلب الثالث: قياس قدرة التمويل الذاتي
71	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة المعهد الوطني للبترول لبومرداس
73	تمهيد
74	المبحث الأول: مدخل عام للمعهد الوطني للبترول لبومرداس
74	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المعهد الوطني للبترول
75	المطلب الثاني: لمحة عامة عن المعهد الوطني للبترول
82	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمعهد
83	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمعهد الوطني للبترول لبومرداس
83	المطلب الأول: تحليل الميزانية
88	المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج
93	المطلب الثالث: قياس قدرة التمويل الذاتي
94	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمعهد الوطني للبترول لبومرداس
94	المطلب الأول: تقييم الأداء عن طريق نسب التوازن المالي

98	المطلب الثاني: تقييم الأداء عن طريق النسب المالية
101	المطلب الثالث: قياس المردودية
104	خلاصة الفصل
106	خاتمة عامة
	المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية	22
02	الميزانية المالية المختصرة	27
03	جدول حساب النتائج	33
04	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)	37
05	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير مباشرة)	38
06	تغيرات الأموال الخاصة	40
07	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	69
08	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	70
09	الميزانيات جانب الأصول لثلاث سنوات	83
10	الميزانيات جانب الخصوم لثلاث سنوات	84
11	الميزانية المالية المختصرة للأصول لثلاث سنوات	85
12	الميزانية المالية المختصرة للخصوم لثلاث سنوات	85
13	عرض عام لجدول حساب النتائج للسنوات الثلاث	88
14	حساب القيمة المضافة للسنوات الثلاث	89
15	حساب النتيجة الصافية للسنوات الثلاث	90
16	حساب رقم الاعمال للسنوات الثلاث	91
17	حساب الفائض الإجمالي للاستغلال للسنوات الثلاث	92
18	قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	93
19	قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	93
20	راس المال العامل الدائم للمعهد الوطني للبترول لبومرداس من اعلى لميزانية	94
21	راس المال العامل الدائم للمعهد الوطني للبترول لبومرداس من أسفل لميزانية	95
22	راس مال العامل الخاص للمعهد الوطني للبترول لبومرداس	95
23	راس مال العامل الاجمالي للمعهد الوطني للبترول لبومرداس	96
24	رأس المال العامل الأجنبي	96
25	حساب احتياجات رأس المال العامل	97
26	حساب الخزينة	97

98	حساب النسب الهيكلية	27
100	حساب نسب النشاط	28
102	حساب الربحية	29
102	حساب المردودية الاقتصادية	30
103	حساب المردودية المالية	31

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأطراف المهمة بالتحليل المالي	17
02	هيكل الميزانية	21
03	رقم الأعمال والعلاقة التبادلية بين المؤسسة والعملاء (الزبائن)	28
04	الهيكل التنظيمي للمعهد الجزائري للبترول بومرداس	76
05	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	86
06	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	86
07	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	87
08	التمثيل البياني للقيمة المضافة للسنوات الثلاث	89
09	التمثيل البياني للنتيجة الصافية للسنوات الثلاث	90
10	التمثيل البياني لرقم الاعمال للسنوات الثلاث	91
11	التمثيل البياني لفائض الإجمالي للاستغلال للسنوات الثلاث	92

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	الهيكل التنظيمي للمعهد الجزائري للبترول بومرداس
02	الميزانية المالية للمعهد الجزائري للبترول بومرداس سنة 2016
03	الميزانية المالية للمعهد الجزائري للبترول بومرداس سنة 2017
04	الميزانية المالية للمعهد الجزائري للبترول بومرداس سنة 2018
05	جدول حسابات النتائج للمعهد الجزائري للبترول بومرداس سنة 2016
06	جدول حسابات النتائج للمعهد الجزائري للبترول بومرداس سنة 2017
07	جدول حسابات النتائج للمعهد الجزائري للبترول بومرداس سنة 2018

مقدمة عامة

تمهيد

يعتبر التحليل المالي ضرورة مطلقة للتخطيط المالي السليم. ونظرا لتعقيد وتوسيع أنشطة الوكالة الاقتصادية، فإن التحليل المالي له أهمية متزايدة لأنه من الضروري للمحللين الماليين تحديد المركز المالي للوكالة قبل وضع خطط لها. مستقبل الوكالة، القدرة على تقديم صورة شاملة عن النشاط دون تعزيزه بوحدة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

ايضا، إذا كانت هذه البيانات يجب فحصها ومراجعتها وتحليلها لدراسة نجاحها أو فشلها وإظهار نقاط القوة والضعف فيها. مع استعداد المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة لدخول اقتصاد السوق، ومواجهة كل التحديات التي تأتي مع هذا النوع، من الضروري أن تسعى المؤسسة للتكيف مع البيئة الجديدة.

لم يعد التحليل المالي محصوراً بالنسب ومقاييس الأداء، ولا يزال غير كافٍ في مواجهة متطلبات الإدارة التنافسية، والأهم من ذلك هو عدم تحقيق نتائج إيجابية، بل تحقيق نتائج أكثر فاعلية مع ضمان استمرارية المنظمة في المستقبل.

إشكالية البحث:

أصبحت عملية تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية ضرورية ومن ثم أصبح من الضروري اجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي على عدد ضخما من الأرقام التي يتم جمعها كل يوم في دفاتر محاسبية، لذلك يجب دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من فهم الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، والاستفادة من اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة و هو بالطبع ما يسعى اليه التحليل المالي الى تحقيقه، و بناءا على ما تقدم يمكن طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية الى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما ماهية التحليل المالي وما هي أهدافه؟
- فيما تتمثل اهم المؤشرات والنسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي؟
- هل لتحليل المالي دور في تقييم الأداء المالي في المعهد الجزائري للبترو (IAP)

الفرضيات:

رغبة منا في حصر الإجابة عن التساؤلات السابقة الذكر في منظور الإشكالية، علينا في البداية الرد على بعض التساؤلات من خلال اعتماد فرضيات تعكس معتقداتنا من وجهة نظر احتمالية عالية، والتي من أجلها قمنا بصياغة الفرضيات على النحو التالي:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لتقييم أداء المؤسسة وتطويرها.
- يعتمد التحليل المالي على مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- التحليل المالي له دور مهم و أساسي في تقييم الأداء المالي للمعهد الجزائري للبتترول (IAP)، من أجل الكشف عن نقاط القوة و الضعف، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الأسباب الذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي لتناول التحليل المالي بمؤشرات المالية.
- التعرف والاحاطة بالموضوع لما له من أهمية.
- توسيع افكارنا البسيطة المسبقة حوله وتجسيد هذه الأفكار على ارض الواقع.

2. الأسباب الموضوعية:

- مدى تلاؤم الموضوع مع الاختصاص.
- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة محرك الذي يقود المؤسسة.

اهداف البحث:

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها ما يلي:

- ابراز أهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.
- عرض أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

أهمية البحث:

وعن أهمية هذا البحث يشير إلى أنه يعود بشكل أساسي إلى النقاط التالية:

- اسقاط الجانب النظري عن الجانب التطبيقي على المعهد الوطني للبترول لبومرداس.
- تعتبر من أهم وسائل تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل البيانات المالية، فهي مستودع للمعلومات التي تساعد في تقييم أداء المؤسسة بحيث يظهر التحليل المالي معلومات حول نقاط القوة ونقاط ضعف المؤسسة.
- تكمن أهمية الموضوع في كونه مهم في تقييم المؤسسة الاقتصادية.

محددات الدراسة:

الحدود الزمانية: يقتصر على تقييم الأداء المالي من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية خلال الفترة الممتدة من 01 فيفري 2022 الى 31 ماي 2022.

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى المعهد الوطني للبترول مقرها ببومرداس

الحدود الموضوعية: رغم اتساع موضوع التحليل المالي الى أننا ركزنا على دراسة الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة الى بعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على بعض المعطيات من المؤسسة.

منهج المتبع:

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج الموافق للجانب النظري، وتمت الإحاطة بمختلف متغيرات الموضوع والتي سوف يتم اسقاطها على الجانب التطبيقي.
- **المنهج التحليلي:** فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي لتحليل مختلف القوائم المالية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في إدارة الاعمال، من إعداد الطالبة اليمين سعادة جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة النشر 2009.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: "هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية؟ وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟".

تمت دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات أجهزة القياس والمراقبة العلمية سطيف خلال الفترة (2004-2006)

استخدام أسلوب دراسة حالة معينة بشكل متعمق، بجمع بيانات ومعلومات شاملة ومفصلة عنها من خلال وثائق القوائم المالية للمؤسسة، من أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة:

✓ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة المالي
✓ عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتغاديتها في المستقبل، وتحليل الوضع المالية يتم انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

■ دراسة بعنوان "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات"، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير من إعداد الطالبة بن خروف جلييلة، جامعة محمد بوقرة بومرداس سنة النشر 2009.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: " إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات؟".

تمت دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات خلال الفترة (2005-2008).
استخدام أسلوب دراسة حالة معينة بشكل متعمق، بجمع بيانات ومعلومات شاملة ومفصلة عنها من خلال وثائق القوائم المالية للمؤسسة، من أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة:

✓ التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الاطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية
✓ أن القوائم المالية تنتج عن طريق أدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج،

✓ ان المؤسسة تقوم بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها والاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

■ دراسة بعنوان "دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة"، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في ماستر من اعداد الطالبة علاق فاطمة، جامعة الوادي سنة النشر 2015.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: " هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة؟"

تمت دراسة حالة المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في الوادي خلال الفترة (2010-2012).
استخدام أسلوب المسح بالتجميع المنظم للبيانات والمعلومات الأولية اللازمة عن موضوع الدراسة من خلال المصادر والمراجع المتوفرة، من أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة:

- ✓ تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية
- ✓ ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

هيكل المذكرة:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث الى فصلين مع فصل تطبيقي، على النحو التالي:

في الفصل الأول تطرقنا من خلاله الى مدخل للتحليل المالي، الذي ينقسم الى ثلاث مباحث، الأول يتضمن عموميات حول التحليل المالي، اما الثاني يتضمن مقومات، معايير واستعمالات التحليل المالي اما الثالث تضمن القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

اما الفصل الثاني جاء بعنوان تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث قسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث، أين خصص المبحث الأول لدراسة ماهية الأداء المالي، وتطرقنا في المبحث الثاني لأساسيات حول تقييم الأداء المالي، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

والفصل الثالث خصص للدراسة التطبيقية حيث تم إسقاط الدراسة النظرية على واقع المعهد الجزائري للبتروك بومرداس وقد قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، حيث جاء في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، ثم خصص المبحث الثاني لتحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك بعرض كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، قياس قدرة التمويل الذاتي، اما المبحث الثالث تطرقنا الى تقييم الأداء المالي للمعهد الوطني للبتروك بومرداس و ذلك عن طرق نسب التوازن المالي، النسب المالية و قياس المردودية

وفي الأخير تم تقديم خاتمة ذكر فيها نتائج اختبار الفرضيات، مجموعة من النتائج المتوصل إليها، وكذا مجموعة من الاقتراحات، وافاق البحث.

الفصل الاول:
مدخل الى التحليل المالي

تمهيد

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي محورا أساسيا للحكم على مدى نجاح أو فشل المؤسسة في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو ومقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع أو القطاعات أخرى، حيث يتم بناء هذا الحكم على أساس القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي التي تعتبر أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية .

وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا الفصل من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: مقومات، معايير واستعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، اذ يرتبط ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمؤسسة معينة لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار اعمالها خلال فترة معينة واتجاهات تطورها مستقبلا. وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا البحث.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي وارتبطت بأحداث اقتصادية مهمة وهذا ما أدت الى ظهوره.

1. التطور التاريخي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا الى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينيات من هذا القرن بعض الدراسات وذلك بالتصنيف المؤسسات وفقا للقطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة بين (1929-1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من مشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية "المثالية" لكل قطاع، وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن الـ 20 كالتالي:

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث ظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر دقة.
- في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية وسائل التمويل اللازمة.
- في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختبار الجيد وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم

المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن "لفترة زمنية شهر أو سنة" إلى تحليل ديناميكي "دراسة الحالة المالية للمؤسسة" لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات ومقارنة نتائجها.

2. أسباب النشأة

تشير المراجع العلمية إلى نشأة التحليل المالي ترجع لعدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2. الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخام لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفرة الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحديد هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها ويخضع فيها أو قوة المركز المالي و نتيجة أعمالها.

■ التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

بينما كل نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات في القوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها مما يساعد ذلك على تحليل تلك القوائم المالية.

■ الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، على ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

■ الائتمان:

إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد تدفع بالمصاريف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة للمصارف.

المطلب الثاني: مفهوم واهداف التحليل المالي

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب بتقديم التحليل المالي وذلك من خلال التعرف عليه وعلى أهم أهدافه.

1. مفهوم التحليل المالي

الدكتور هشام حبو عرفه كما يلي: أنه فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية، بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المؤسسة على فترات مستقبلية.¹

ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه: تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات²

نستطيع القول بأن التحليل هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال:

■ القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة؛

¹ هشام حسن، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين الشمس، القاهرة، الطبعة الاولى، 1980، ص 05.

² محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2016، ص 51.

- الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.¹
- وفي الأخير نستنتج أن التحليل المالي هو دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة في الحاضر وفي المستقبل، يتم التحليل المالي أساساً باستعمال البيانات المحاسبية، وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج، الميزانية والملاحق، فالتحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة لهذه البيانات حسب الغاية من التحليل الملزم اجرائه ومن أجل اشتقاق معلومات مجدية تساهم في التعبير عن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة.²

2. اهدف التحليل المالي

يمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- توجيه أصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها؛
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

¹ ايمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في إدارة التحليل المالي، دار البداية، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، سنة 2007، ص 125، 126.

² Béatrice et Francis grand Guillot, **Analyse financière les outils diagnostic financier**, Gualino éditeur, Paris ,8eme édition , 2007, p 11.

المطلب الثالث: أهمية وأنواع التحليل المالي

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى أنواع التحليل المالي وما له من أهمية على المؤسسة.

1. أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع.¹

■ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية للإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لـ أنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

■ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

■ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2. أنواع التحليل المالي

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التباين الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي :

1.2. البعد الزمني للتحليل: يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى ما يلي:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، دار النشر والتوزيع رام الله، فلسطين، الطبعة، 2008، ص 33.

1.1.2. التحليل الأفقي:

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (اثنين أو أكثر)، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند، ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر، ومثال ذلك المقارنة بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة، أو مقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي مع نسبة التداول في نهاية العام السابق ويطلق على هذا النوع بتحليل الاتجاهات؛¹ ويساعد هذا التحليل على ما يلي:²

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي وقائمة الدخل خلال فترة زمنية معينة؛
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها؛
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً في المنشأة؛
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.

2.1.2. التحليل الراسي: هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.³ يساعد إجراء التحليل الراسي على لقاء الضوء على التغيرات أو الاتجاهات الرئيسية أيضاً، وحيث يمكن إجراء المقارنات للنسب الرأسية للقوائم المالية لمنشأة الأعمال مع النسب المثلية لدى المنافسين ومتوسطات الصناعة حتى يمكن تحديد مدى الأداء الجيد من خلال الصناعة أو النشاط التي تعمل فيها تلك المنشآت.⁴

¹ أمين أحمد السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دار الجامعية، القاهرة، الطبعة الاولى، سنة 2007، ص 320.

² عبد الحليم كراجة، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (اسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2000، ص 166.

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁴ أمين أحمد سيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

2.2. الجبهة القائمة بالتحليل: ينقسم الى:¹

1.2.2. التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة؛

2.2.2. التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به الجهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل لخدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها.

نفترض ان احدى المنشآت تمارس عمالا تجاريا في احدى المدن، ومنشأة ثانية تمارس نفس العمل وفي نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون التحليل داخليا، أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجيا.

3.2. الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها الى ما يلي:

1.3.2. التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك؛

2.3.2. التحليل المالي الطويل الاجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية.

4. المدى الذي يغطيه التحليل: وينقسم الى:²

1.4. التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛

2.4. التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² وليد ناجي الحياي، نفس المرجع السابق، ص 31.

المبحث الثاني: مقومات ومنهجية التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات، وحتى يتم الاستفادة من معلومات التحليل المالي يجب توفر شروط ومنهجية لابد من مراعاتها مع اتباع خطوات سليمة.

المطلب الأول: مقومات ومنهجية التحليل المالي

من اجل نجاح عملية التحليل المالي لا بد من توفر مجموعة من المقومات ومنهجية المحلل المالي التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية البد من مراعاتها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المطلب.

1. مقومات التحليل المالي:

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية البد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جو انب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف،

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي¹:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية، وأن تتسم بقدر متوازن من الموضوعية، من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهاجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها .

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

✓ أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

✓ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛

✓ ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل ان يسعى إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 05.

2. منهجية التحليل المالي:

تحكم منهجية التحليل المالي بعض الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار للإلتزام بعملية التحليل المالي وتتمثل في¹:

1.2. المبادئ العامة (الرئيسية):

- تحديد الهدف الذي يسعى إليها المحلل؛
- تكوين مجموعة من الأسئلة المحددة تكون إجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد؛
- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب للتعامل مع المشكلة موضع البحث؛
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب .

2.2. المبادئ الثانوية:

- تحديد الفترة التي سيتم تحليل قوائمها المالية؛
 - اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ويمكن استخدام أكثر من معيار؛
 - تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية؛
 - تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها؛
 - وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.
- كتابة التقرير:** على المحلل كتابة تقرير يبين فيه النتائج التي توصل إليها في تحليله ويجب أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته لكي يتمكن القارئ من فهمه ومن المناسب أن يتضمن التقرير البنود التالية:
- معلومات عن خلفية المشروع المحلل والصناعة التي ينتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه؛
 - المعلومات المالية وغير مالية المستعملة في التحليل؛
 - الاقتراحات الخاصة بالظروف الاقتصادية وظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛

- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛
- الاستنتاج الذي يخرج به نتيجة العمل التحليلي الذي قام به؛
- معرفة وضعه في قطاعها.

¹ عبد الحليم كراجة، ياسر السكران وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 143، 144.

المطلب الثاني: معايير وخطوات التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير والخطوات والتي سنتطرق اليها من خلال هذا المطلب.

1. معايير التحليل المالي

1.1 مفهوم المعيار : هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم عليه، وتفسير نتائجه، حيث يمكن تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تقنيات التحليل المالي عن طريق استخدام مجموعة من المعايير تكون بمثابة قاعدة لعملية التحليل، فالتوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئاً بالنسبة للحالة المالية للشركة، إلا إذا تم تفسير تلك النتائج وفقاً لتلك المجموعة من المعايير¹.

1.2 أنواع التحليل المالي: من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لعكس المعلومة المناسبة وتحقيق أهداف التحليل، لذا لابد من القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير للحكم على كفاءة نتائج التحليل ومن المعايير شائعة الاستخدام هي على وفق الآتي:²

1.1.2 المعيار المطلق: يقيس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول 2مرة، ومعيار نسبة السيولة السرية 1,5مرة؛

2.1.2 معيار الصناعة : يستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة، كما يمكن أن يكون المعيار على المستوى النوعي للصناعة. عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها؛

3.1.2 المعيار المستهدف: إذ تعد الإدارة مسبقاً وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي؛

4.2 المعيار التاريخي: إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة لسنوات للسنوات السابقة أو لسنة الأساس، وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات الشركة.

¹ Anne Dolganos Picher, International Economic Indicators and Central Banks, John Wiley & Sons, France, 2007, p 89-91.

² عدنان التايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2008، ص30.

3. خصائص معايير التحليل المالي:

- وحتى يكون للمعيار معنى ويكون مقبولا، لابد له أن يتصف بالخصائص التالية¹ :
- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، ال يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛
 - ان يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، ان كان هذا لا يمنع من ادخال تعديلات عليه اذ دعت الظروف لذلك بعد اجراء الدراسات اللازمة؛
 - أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب والا يحمل أكثر من معنى .

4. استخدامات معايير التحليل المالي:

يمكن انجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية:²

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا؛
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- تحليل الأداء المالي للمؤسسة؛
- كشف الانحرافات؛
- قياس النتائج الفعلية الى النسب المعيارية.

2. خطوات التحليل المالي

يتم تقييم الأداء المالي وفق الخطوات التالية:³

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل واعداد الموازنات والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.

¹ أيمن الشنطي وعامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص 180.

² هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

³ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1987، ص 79.

■ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروقات وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها. وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

1. مجالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها¹:

■ **التحليل الائتماني:** الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

■ **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي والذي يقوم به المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

■ **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، ويستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

■ **التخطيط المالي:** يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإرادات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

■ **الرقابة المالية:** تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

¹ ايمن الشنطي وعامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص 127، 128.

■ **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تحتّم به معظم الاطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المنشأة والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية.

2. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

هناك أطراف متعددة تستفيد من التحليل المالي وفقا للأهداف:¹

1.2. الأطراف الداخلية: هم ذوي المصلحة المباشرة من توظيف التحليل المالي ونجملهم فيما يلي:

1.1.2. الإدارة العامة للمؤسسة:

تتطلق الإدارة العامة للمؤسسة من مقارنة اقتصادية في توظيف التحليل المالي كأداة هامة لخدمة الأهداف العامة للمؤسسة وأهداف الإدارة المالية خاصة في ضمان الاستمرارية والنمو وزيادة مردودية الأموال المستثمرة، بما يحقق أهداف الشركاء والمساهمين، كما يسمح التحليل المالي للمؤسسة من:

■ تقييم مستوى الأداء التشغيلي والتنفيذي والوظيفي ما يسمح للإدارة العامة بتشخيص مختلف السياسات المطبقة ومدى توافقها والأهداف المرحلية والمستقبلية الموضوعة وتصحيحها باتخاذ القرارات المناسبة بما يتوافق وحالة وإمكانيات المؤسسة.

■ مقارنة أداء المؤسسة الاستغلالي والمالي بما يسمح بتحديد موقعها في مجال الصناعة مع المؤسسات المنافسة لها التي تتوافق معها من حيث طبيعة النشاط والإمكانيات والحجم.

■ الرقابة على فعالية توزيع الموارد وإدارة توزيع الموجودات.

2.1.2. العمال:

تتطلق أهداف العمال من التحليل المالي من مقارنة اجتماعية، من خلال الاستفادة من عوائد النمو المتوازن الناتج من تعاظم قيمة المؤسسة في السوق وزيادة قدرتها على تكوين الثروة بزيادة معدلات القيمة

¹ عدنان التايه النعيمي وأرشد فؤاد النعيمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2008، ص 30.

المضافة، ما يسمح لهم بتحديد مدى مساهمتهم في خلق الثروة وتقييم إنتاجاتهم ما يمكنهم تقديم مطالب أكثر واقعية ومقبولة لإدارة المؤسسة فيما يخص تحسين واقعهم الاجتماعي.

2.2. الأطراف الخارجية: فهي تتمثل أساسا في الجهات التالية:

1.2.2. المستثمرين والمدخرين:

تتطلب أهدافهم من مقارنة مالية، فهم يستخدمون القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ك شراء محافظ مالية وهدفهم تحقيق عوائد مرتفعة على أموالهم الخاصة الموظفة الموضوعة لدى المؤسسة وزيادة مردوديتها، وذلك عن طريق تحليل المعلومات التي توفرها القوائم المالية التي تسمح بتحديد اتجاه وتطور أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح بصفة مستمرة ومتزايدة، وتسمح كذلك بتحديد درجة الاستقرار المالي للمؤسسة والعوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر فيه.

2.2.2. المقرضون

يقصد بهم حملة السندات والبنوك ومختلف المؤسسات المالية، وتهتم بالقوائم المالية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الطويلة وقصيرة الأجل وذلك من خلال:

- معرفة مستوى سيولة المؤسسة أي القدرة على السداد؛
- معرفة طبيعة السياسة الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة وبالتالي وضع محددات منح الائتمان.

3.2.2. الزبائن

يهتم الزبون بالتحليل المالي لمعرفة مستلزماته من تقديم التنسيق وضمان استمرارية الزبون في التعامل مع المؤسسة¹.

4.2.2. الموردون

يهتم المورد بالتحليل المالي لأنه يمكنه من معرفة الحالة المالية للمؤسسة التي يعمل معها بهدف معرفة

- قدرة المؤسسة على قابلية الوفاء بديونها اتجاهه وكذا ضمان استرجاع حقوقه التي هي لدى المؤسسة.
- تحديد درجة سيولة المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

¹ عدنان التايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، نفس المرجع السابق، ص 33.

■ تحديد درجة ربحية المؤسسة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للموارد والاستخدامات، لأنها المؤشر الأمثل لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

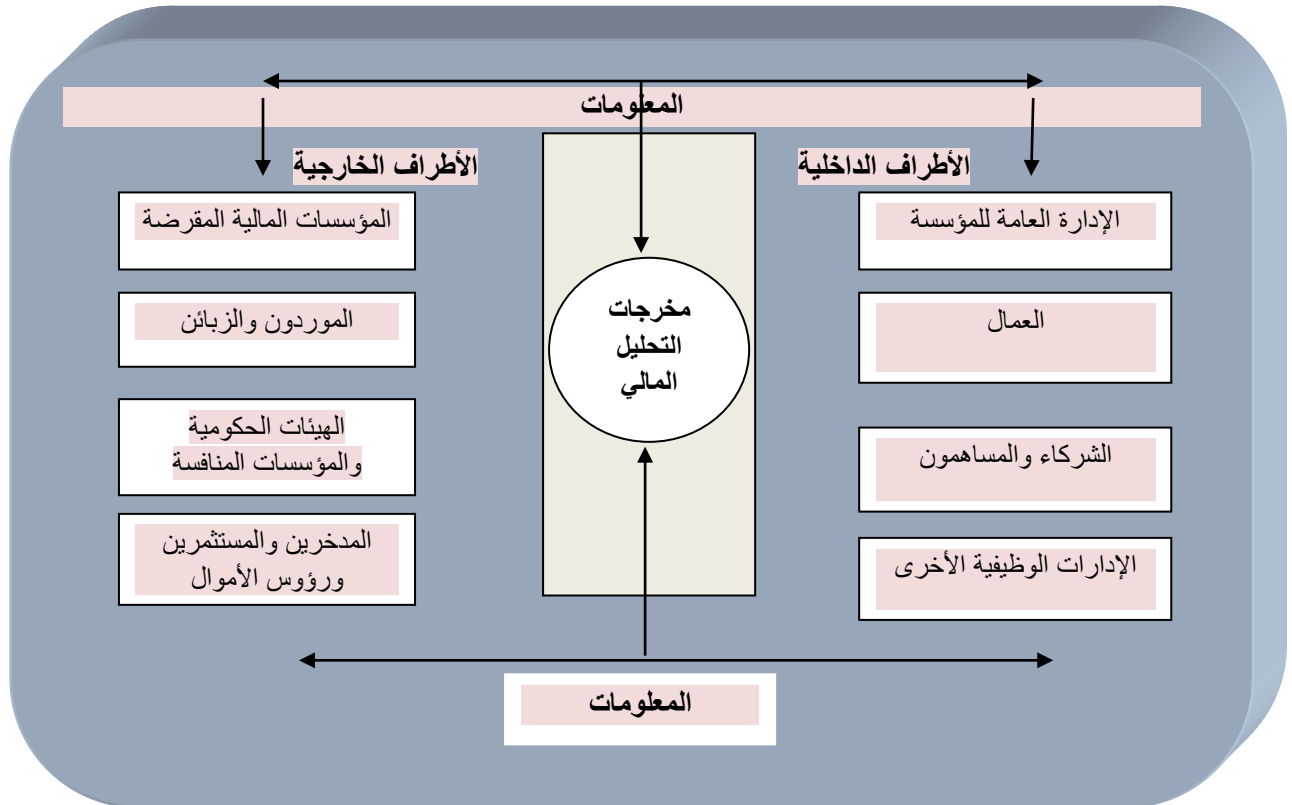
5.2.2. المؤسسات الحكومية والجهات الوصية

مثل مصلحة الضرائب أو الوزارة، ولاية.. إلخ ، ويعود سبب اهتمامهم بنتائج التحليل المالي لأسباب ضريبية و رقابية .

6.2.2. المحللون الماليون الخارجيون المتخصصون

هم عبارة عن مؤسسات متخصصة في التحليل المالي، تقوم بهذه العملية إما من أهدافها الخاصة أو بطلب من إحدى الجهات بمقابل محدد تتقاضاه هذه المؤسسة لغرض نشر نتائج هذا التحليل للعامة والجهات المستفيدة لمعرفة حالتها المالية وترتيبها الائتماني في السوق ما يوفر قاعدة معلومات مهمة للمضاربين والسماسرة والمؤسسات المالية حوله الحالة المالية للمؤسسة وتطورها.

الشكل رقم (01): الأطراف المهمة بالتحليل المالي



المصدر: الطيف عبد الكريم، محاضرات التحليل المالي المتقدم، قسم علوم التسيير، السنة الثانية ماستر، جامعة

بومرداس، 2014-2015، ص 21.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي وتستقرى ملاحظاته واستجابته في المعلومات المستقاة من الوثائق الحسابية للمؤسسة وخاصة القوائم المالية الهامة مثل: الميزانية المالية وحسابات النتائج إلى جانب جدول التمويل الذي يعتبر مهما جدا للقيام بتحليل ديناميكي وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وكذا الملاحق ومحتوياتها وفي دراستنا سوف نتطرق فقط إلى الميزانية المحاسبية وحسابات النتائج التي تسقط عليها دراستنا.

المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق لمفهوم الميزانية، مكوناتها، المعلومات الدنيا الواجب توفرها فيها.

1. مفهوم الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمعطيات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا لمبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لذا يجب القيام بعدة تعديلات من أجل الوصول إلى الميزانية المالية:

التعريف الأول:

تعرف الميزانية المالية على أنها جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حيث يحافظ على تساوي الطرفين¹.

التعريف الثاني:

كما تعرف على أنها "جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة ماله وما عليها، والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية، ويعني مبلغ الذمة التي تمتلكها².

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء للنشر، البويرة، الجزائر، الطبعة الاولى، 2010، ص 08.

² ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الاولى، 1999، ص 17.

فرغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل وهو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبية تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول ذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم بمجموع الالتزامات المكونة للموارد المؤسسة، أما الأصول فتتمثل بمجموع الاستثمارات والمخزونات أو الحقوق المكونة للاستخدامات واستثمارات المؤسسة.

2. أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث إنها توفر المعلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والالتزامات المؤسسة لدائنيها وحق المالك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد؛
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

3. تصنيف عناصر الميزانية

عرض الميزانية الذي جاء به النظام المحاسبي الجديد SCF: المستند للمعيار الدولي للمحاسبة IAS1 الخاص بعرض القوائم المالية قد صنف عناصر الأصول والخصوم إلى أصول وخصوم غير متداولة (غير جارية) وأصول وخصوم متداولة (جارية) والمقياس في ذلك هو مبدأي السنوية والسيولة، حيث تصنف عناصر الأصول والخصوم إلى:

1. الأصول

تعرف الأصول في النظام المحاسبي المالي حسب المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي: تتكون الأصول من الموارد التي يسيروها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، وتصنف الأصول إلى:

1.1. أصول غير جارية:

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة وتشمل الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وكذلك الأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها ببيعها خلال 12 شهرا من تاريخ نهاية الدورة وتشمل:

- التثبيتات المعنوية: برمجيات المعلوماتية، العلامات التجارية...إلخ.

■ **التثبيات المادية:** أراضي، مباني، معدات قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل، القيم الثانية الجارية.... إلخ

■ **التثبيات المالية:** سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة... إلخ

2.1. الأصول المتداولة

هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، إضافة إلى العملاء والنقديات... إلخ¹

2. الخصوم

تعرف الخصوم في النظام المحاسبي المالي فقد عرفتها المادة 22 كالتالي: "تتكون الخصوم من الالتزامات الرهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة للمنافع الاقتصادية.

1.2. **الأموال الخاصة:** وتتكون من رأس المال المطلوب، الرأس المال غير المطلوب، الاحتياطات فوق إعادة التقدير، أموال خاصة محولة من جديد، نتيجة الدورة.

2.2. **الخصوم غير المتداولة:** هي الأموال التي تبقى وتستعمل في المؤسسة لأكثر من سنة وتتكون من الالتزامات المالية (القروض الطويلة الأجل) التي يتوقع تسديدها بعد 12 شهرا الموالية لنهاية الدورة المحاسبية وهي القروض والديون المالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة.

3.2. الخصوم المتداولة الجارية:

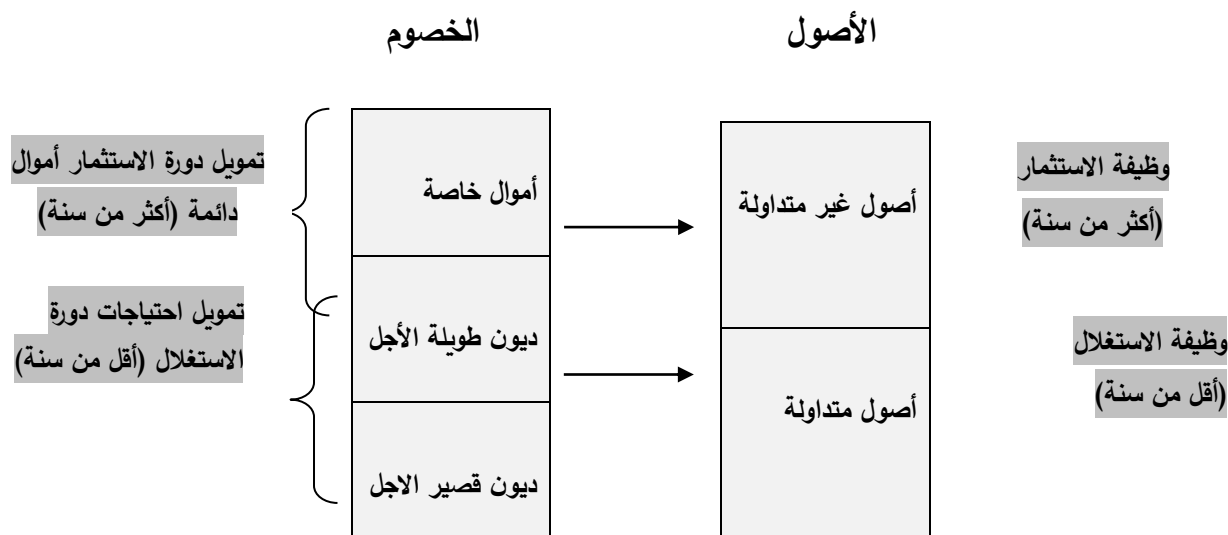
هي عبارة الديون القصيرة الأجل الموجهة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال أو الالتزامات الرهنة التي يتوقع تسديدها خلال 12 شهرا الموافقة للدورة المحاسبية وتتكون من الموردين والحسابات الملحقه ضرائب ديون ودائنون آخرون حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها²

¹ شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، شركة بوداود للنشر، الجزائر، الطبعة الاولى، 2008 ص77،78.

² شنوف شعيب، نفس المرجع السابق، ص 79.

4. عرض هيكل الميزانية وشكلها

الشكل رقم (02): هيكل الميزانية



المصدر: الطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الجدول رقم 01: الميزانية المالية

الأصول	الخصوم
الأصول غير المتداولة تثبيات معنوية أعياء تطوير القيم الثابتة أنظمة الإعلام الآلي رخص ومركبات تجارية فارق الاقتناء قيم معنوية أخرى تثبيات عينية أراضي تهيئات أراضي مباني معدات وأدوات صناعية تثبيات عينية أخرى قيم ثابتة للتنازل تثبيات يجري إنجازها قيم معنوية قيد الإنجاز تثبيات مالية سندات موضوعية موضع المعادلة مساهمات لأخرى مثبتة قروض لأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال المطلوب رأس المال غير المطلوب علاوات واحتياطات فوارق إعادة التقدير نتيجة الدورة رؤوس أموال خاصة أخرى
مجموع الأصول الغير متداولة (الجارية)	مجموع الخصوم غير المتداولة (الجارية)
الأصول المتداولة (الجارية) مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الموجودات وما شابهها الخزينة الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	الخصوم المتداولة (الجارية) الديون القصيرة الأجل الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
مجموع الأصول المتداولة (الجارية)	مجموع الخصوم المتداولة (الجارية)
المجموع العام للأصول	المجموع العام للخصوم

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار الصادر بالجريدة الرسمية، رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009،

5. حسابات عناصر الميزانية

تتضمن الميزانية المالية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتقدم موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضيهما البعض تضم معطيات السنة المالية ينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر الثانية حسب النظام المحاسبي المالي¹:

1.3. حسابات المجموعة الثانية (الأصول الثابتة) : تتكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة وتضم الحسابات التالية:

▪ ح/20 حسابات القيم المعنوية وفرق الاقتناء يضم مصاريف البحث والتطوير الخاصة بالقيم الثابتة أنظمة ويضم الإعلام الآلي الماركات التجارية، والبراءة الصناعية، شهرة المحل وقيم ثابتة معنوية ويتفرع إلى:

ح/ 203 (مصاريف تطوير القيم الثابتة)؛

ح/ 204 برامج وأنظمة الإعلام آلي والحسابات المماثلة؛

ح/ 207 فرق الاقتناء أو شهرة المحل.

▪ ح/ 21 القيم الثابتة المادية يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء أو تكلفة الاقتناء في تاريخ دخول الأصول ويتفرع هذا الحساب إلى:

ح/ 211 أراضي، ح/212 تهيئات أراضي، ح/ 213 مباني؛

ح/ 214 تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية؛

ح/ 218 قيم مادية أخرى وتظم معدات نقل تجهيزات وأثاث مكتب أجهزة الإعلام الآلي، مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع وتهيئات وتركيبات.

ح/ 22 القيم الثابتة المتنازل عنها

القيم الثابتة المادية أو المعنوية الموضوعة للتنازل ندخل في حساب 22 وبنفس الشروط الخاصة بالحسابين 20 - 21 وتضم حساب 221، أراضي للتنازل، حساب 223 بنايتا للتنازل، حساب 225 تهيئات تقنية، حساب 228 قيم ثابتة أخرى للتنازل وحساب 229 حقوق المتنازل.

¹ شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص80.

ح/ 23 القيم الثابتة الجارية

تضم الحساب القيم الثابتة المادية الجارية أو التي هي قيد الإنجاز وكذلك القيم الثابتة المعنوية الجارية بالإضافة إلى التسبيقات التي دفعها من أجل الحصول على القيم الثابتة.

ح 26 / حقوق متعلقة بالمساهمات: يضم هذا الحساب سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة حقوق المساهمة خارج المجموعة وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات¹.

■ ح/ 27 قيم ثابتة مالية أخرى: يضم هذا الحساب أسهم القيم الثابتة للنشاطات، فقيمة الكفالات والضمانات المدفوعة، أسهم أو سندات قيم ثابتة أخرى ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية.

■ ح/ 28 إستهلاك القيم الثابتة: يستعمل هذا الحساب لمعالجة الاستهلاكات محاسبيا وذلك مع حسابات 20 و 21.

ح/ 29 تدني قيمة القيم الثابتة: عندما يكون هناك نقص في قيمة القيم الثابتة يجعل حساب 29 دائنا ويقابله في الجانب المدين ح/ 68 وذلك حسب الحالة (مخصصات الاستغلال، مخصصات استثنائية²).

2.3. حسابات المجموعة الثالثة

حسابات المخزونات والحسابات الجارية تقسم حساب 30 البضائع، ح/ 31 مواد أولية ولوازم 32 تموين آخر من المواد المستهلكة؛

ح/ 321 و 322 اللوازم المستهلكة و 326 الأغلفة؛

ح/ 33 المنتجات الجارية، ح/ 34 إنتاج خدمي الخارجي، إنتاج مصنع من طرف المؤسسة يشمل ح/ 351، إنتاج وسيط، حساب 355 إنتاج تام، حساب 358 إنتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع بالإضافة إلى الحسابات 37، 38، 36 بالإضافة إلى ح/ 39 تدني قيمة الخاصة بالمخزونات.

¹ مراد حمزة، رابحي أحمد، دور التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة الأعمال، كلية التسيير للجزائر، 2010 - 2011 ص 226، 227.

² حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار الأوطان للنشر، الجزائر، طبعة الثانية، 2011، ص 11.

3.3. حسابات المجموعة الرابعة

حسابات الغير تضم المجموعة الرابعة حسابات عديدة وهي:

■ حساب 40 المورد والحسابات التابعة له، يضم موردي البضائع وخدمات أوراق الدفع موردي الخدمات... إلخ.

■ حساب 41 الزبائن والحسابات التابعة: يضم هذا الحساب الزبائن، الزبائن المشكوك فيهم، أوراق القبض، زبائن الفواتير قيد التحرير، زبائن الأعمال قيد الإنجاز تخفيضات وحسومات تسبيقات محصلة من الغير.

ح/ 42 المستخدمون والحسابات الملحقة؛

ح/ 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة؛

ح/ 44 الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية؛

ح/ 45 الشركاء؛

ح/ 46 حسابات مختلفة مدينون؛

ح/ 47 الحسابات الوسطة؛

ح/ 48 أعباء إيرادات مسجلة مقدما؛

ح/ نقص في قيمة في حسابات الغير.

4.3. حسابات المجموعة الخامسة، الحسابات المالية

يضم هذا الصنف الحسابات المالية التالية:

ح/ 50 القيم المنقولة للتوظيف: تجعل هذا الحساب مدينا بقيمة اقتناء السندات بالمقابل تجعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنة؛

ح/ 51 البنوك والهيئات المالية؛

ح/ 52 الأدوات المالية؛

ح/ 53 الصندوق؛

ح/ 54 السلف المسندية والاعتمادات؛

ح/ 58 تحويلات داخلية؛

ح/ 59 نقص قيمة الأصول المتداولة.¹

5.3. حسابات المجموعة الأولى وتضم:

▪ ح / 10 رأس المال والاحتياطات: وينفرع هذا الحساب رأس المال الخاص، فرق التقدير، فرق إعادة التقدير، احتياطات، فرق الموازنة، حساب المستغل، حساب رأس المال المسجل غير المطلوب.

ح/ 11 حساب محمول من جديد؛

ح/ 12 نتيجة الدورة؛

ح/ 13 الأعباء والإيرادات المؤجلة؛

ح/ 15 مؤونات الأعباء؛

ح/ 16 الديون؛

ح/ 17 ديون متعلقة بالمساهمات؛

ويخص هذا الحساب العمليات المالية فقط:

حساب 18: حساب ما بين الوحدات والفروع: يسجل في هذا الحساب العمليات المتعلقة بنشاطات الفروع والوحدات فيما بينها ويجب أن يرصد هذا الحساب في نهاية الدورة.²

6. الانتقال من الميزانية المختصرة وتمثيلها

1.6. تعريف الميزانية المختصرة:

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم، والسيولة للأصول ويراعى في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتقيد هذه المجاميع في عملية التحليل المالي، ويمكن التعبير عنها بنسب مئوية.

2.6. تمثيل لعناصر الميزانية المختصرة:

وتوضح مختلف عناصر الميزانية المختصرة في الجدول التالي:

¹ حواس صلاح، نفس المرجع السابق، ص 12.

² الجريدة الرسمية، رقم 19، مرجع سبق ذكره، ص ص 53، 72.

الجدول رقم 02: الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
<u>الأصول الثابتة</u>	<u>الأموال الدائمة:</u> الأموال الخاصة. ديون طويلة الاجل.
الأصول المتداولة: قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة	الخصوم المتداولة ديون قصيرة الاجل. تسبيقات بنكية.
المجموع العام للأصول	المجموع العام للخصوم

المصدر: تم إعدادها من طرف الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

المطلب الثاني: حساب النتائج (قائمة الدخل) وجدول سيولة الخزينة

سوف نتعرف من خلال هذا المطلب على جدول حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة

1. جدول حسابات النتائج:

1.1. تعريف حسابات النتائج

"جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم الميزانية الغرض منه تحميل نتيجة السنة، فهو يحمل أنشطة المؤسسة ليحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول الى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج نطرح منه استهلاكاته (أعباؤه)، وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة."

2.1. أهمية حسابات النتائج:

" تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في كونه يحتوي على معطيات الدورة الحالية و السابقة، مما يسمح بالمقارنة و استخلاص النتائج و كل هذا من شأنه اعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت الى حدوث الخسائر، و هو الامر الذي يجعل جدول حسابات النتائج مطلوبا من طرف المستثمرين بحثا عن المعلومات التي يحتاجونها "

3.1. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

يسمح تحليل النشاط الإنتاجي للمؤسسة والذي غالبا ما يغطي دورة استغلال واحدة تشمل وظائف (تموين إنتاج، بيع) تقاس بسنة مالية واحدة (قصيرة الأجل) تتضمن مختلف العمليات الجارية للمؤسسة، من خلال تحليل نتيجة النشاط التي تعبر عن الفرق بين أعباء وإيرادات النشاط والتي تصنف وفق ثلاث تقسيمات:

- التقسيم على الأساس الاستغلالي: الإيرادات والأعباء التي لها علاقة بالنشاط الأساسي للمؤسسة.
- التقسيم على الأساس المالي: الإيرادات والأعباء ذات الطابع المالي التي لها علاقة بنشاط المؤسسة.
- التقسيم على الأساس الاستثنائي: الإيرادات والأعباء التي ليس لها علاقة بنشاط المؤسسة.

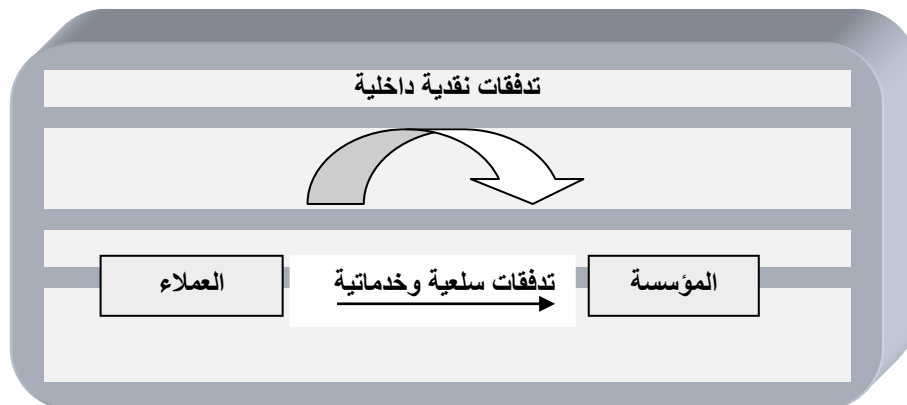
الحسابات الوسيطة للتسيير تفسر تركيبة نتائج النشاط من خلال تحليل مختلف مراحل تكوين القيمة في المؤسسة، من خلال التقسيمات التي أشرنا إليها سابقا (الاستغلالي، المالي، الاستثنائي)¹.

حيث نميز بين ثمانية 08 مستويات للتحليل وهي كالآتي:

1. رقم الأعمال (CA)

هي الإيرادات المتولدة عن مختلف الأنشطة التجارية و/أو الخدماتية و/أو الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسة بما يتوافق وطبيعة مجال النشاط الذي تتميز به، ويتحدد تبعا لحصة المؤسسة في السوق وقدرتها التفاوضية مع العملاء في السوق الأمامية.

الشكل رقم (03): رقم الأعمال والعلاقة التبادلية بين المؤسسة والعملاء (الزبائن)



المصدر: الطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 28

¹ الطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المبيعات تعبر عن النشاط التجاري، والإنتاج المباع يعبر عن النشاط التحويلي، أما الخدمات فتعبر عن النشاط الخدماتي.

$$\text{رقم الأعمال} = \text{المبيعات} + \text{إنتاج مباع} + \text{خدمات}$$

حساب رقم الأعمال في جدول حسابات النتائج يساعد المحلل على تفسير معدل النمو في النشاط وقياس تطور حجم المؤسسة، ومدى قدرتها على النمو الداخلي، ويمكن حساب معدل النمو في النشاط باستخدام الارتفاع في رقم الأعمال خارج الرسم مع مراعاة أثر التضخم النقدي في رقم الأعمال¹

$$C = (CA_n / CA_{n-1}(I+1)) - 1$$

CA_{n-1} رقم الأعمال في السنة $n-1$

CA_n رقم الأعمال في السنة n

I معدل التضخم النقدي للسنة n

C معدل النمو في رقم الأعمال.

2. إنتاج السنة المالية أو النشاط (PE)

يخص هذا المؤشر المؤسسات التي تمارس نشاطا تحويلي صناعي أو خدمية، إذ يقيس النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

الإنتاج المباع (مقيم على أساس سعر البيع) + الإنتاج المخزن (يقيم على أساس تكاليف الإنتاج) + الإنتاج المثبت بمعنى الإنتاج الموجه للمؤسسة نفسها

(يقيم على أساس تكاليف الإنتاج) + إعانات الاستغلال = إنتاج السنة المالية أو النشاط

لرصد إنتاج السنة المالية عدة استخدامات أهمها اعتبار هذا الرصيد مؤشر للحكم على فعالية مجموعة من العناصر منها:

■ قياس القدرة الإنتاجية للمؤسسة.

¹ الطيف عبد الكريم، نفس المرجع سابق، ص 27.

- قياس قدرة المؤسسة على تطوير احتياجاتها ذاتيا.
- مقارنة هذا الرصيد بالاستهلاكات يعطي دلالة حول كفاءة المؤسسة في تسيير استهلاكاتها بما يتوافق واحتياجات النشاط.
- قياس مستوى التكاليف المباشرة مقارنة بالإنتاج.
- قياس إنتاجية العامل، أي مدى مساهمة العمال في الإنتاج.

ملاحظة:

لا يمكن الاعتماد على رصيد إنتاج السنة المالية في تحليل النتائج الخاصة بالمؤسسات التي تتميز بحجم إنتاج مخزن كبير أو إنتاج المؤسسة لصالحها كما أن هذا الرصيد يعتبر غير متجانس لأن مكوناته تقيم بأسعار مختلفة، لتقلبات السوق واختلاف طرق تقييم المخزون¹.

3. القيمة المضافة (VA)

تسمح القيمة المضافة بتقييم الوزن الاقتصادي لنشاط المؤسسة حيث تسمح بقياس قدرة المؤسسة على خلق الثروة ومساهمتها في اقتصاد البلاد، من خلال القيمة الإضافية التي قدمتها نتيجة أداء نشاطها الاستغلالي الأساسي، كما تسمح بقياس مدى اندماج المؤسسة في الاقتصاد الوطني.

كما تسمح القيمة المضافة بقياس الأهمية النسبية لمساهمة مختلف عوامل الإنتاج الموظفة في القيمة المضافة.

$$\text{إنتاج السنة المالية أو النشاط} - \text{استهلاك النشاط الوسيطة للسنة المالية} = \text{القيمة المضافة}$$

4. فائض الاستغلال الإجمالي: (EBE)

هو رصيد يمثل الفائض الناتج عن النشاط بعد مكافأة مختلف عناصر الإنتاج الضرائب والرسوم المرتبطة بالإنتاج.

هو رصيد يرتبط بالنتيجة أكثر من ارتباطه بالخرينة، حيث يعتبر رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال، بمعنى الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب والمصاريف المدفوعة أو التي ستدفع في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة.

$$\text{القيمة المضافة} - \text{ضرائب ورسوم} - \text{أعباء المستخدمين} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال}$$

¹ الطيف عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 31.

فائض الاستغلال الإجمالي يمثل مؤشر هام لتقييم السياسية التجارية والتنموية للمؤسسة، وتسيير المشتريات والمستخدمين وتنظيم الإنتاج، فهو يبين قدرة المؤسسة على التفاوض وتسيير استهلاكها من المواد التنموية التي تطلبها دورة الاستغلال، كما يبين قدرة المؤسسة على التفاوض وتسيير مبيعاتها ومدى تحكمها في تكاليف اليد العاملة (المستخدمين)¹.

5. النتيجة الوظيفية أو نتيجة الاستغلال

هي نتيجة مختلف العمليات المرتبطة بالنشاط الأساسي للمؤسسة. الاستغلال مرتبط بالنشاط الممارس على مستوى المؤسسة، فشركة إنتاج الحليب هي تمارس النشاط الصناعي والتجاري أما بنك البركة مثلاً هو ينشط في مجال تسويق الخدمات المالية... الخ. الاستغلال يسمح بتحديد نشاط المؤسسة من خمس (5) مراحل وهي:

- شراء البضائع
- الموارد والإمكانات المستغلة في تسويق وبيع المنتج النهائي
- التخزين
- المبيعات

فائض الاستغلال الإجمالي + إيرادات الاستغلال الأخرى + استثناءات عن خسائر القيمة والمؤونات - أعباء الاستغلال الأخرى
- مخصصات للإستهلاكات والمؤونات

= النتيجة الوظيفية أو نتيجة الاستغلال

6. النتيجة المالية

هي رصيد ناتج عن مختلف الأعباء والمنتجات المالية بالقرارات المالية الخاصة بسياسة التمويل للمؤسسة، وهي نتيجة تسمح بتقدير الأداء المالي، ومراقبة الحدود القصوى لعمليات الاستدانة بناءً على مؤشر النتيجة المالية.

الأعباء المالية وتتضمن

▪ مخصصات مؤونات الأخطار المرتبطة بالمصاريف المالية، والناتجة عن تناقص قيم الاستثمارات المالية؛

▪ الفوائد والاقتطاعات المماثلة لها (الاقتطاعات البنكية)؛

▪ المصاريف الصافية الناتجة عن التنازل عن الأوراق ومختلف التوظيفات المالية.

¹ الطيف عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 32، 33.

الإيرادات المالية وتتضمن:

- الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات المالية ومختلف التوظيفات المالية؛
- الفوائد والإيرادات المماثلة، ومنها مداخيل الحقوق التجارية ومختلف التوظيفات الحسومات المقطوعة من الموردين وإيرادات مالية أخرى؛
- إسترجاعات المؤونات وتحويل المصاريف، حيث تسترجع المؤونات غير المبررة والتي يتوجب إعادة إدماجها ضمن الإيرادات ومن بينها:
- الفرق الايجابي في الصرف.

الإيرادات الناتجة عن التنازل عن القيم الزائدة الناتجة عن التنازل عن الأوراق المالية المستثمرة¹.

$$\text{المنتوجات المالية} - \text{الأعباء المالية} = \text{النتيجة المالية}$$

النتيجة العادية قبل الضرائب (النتيجة الجارية)

رصيد يعبر عن نتيجة العمليات ولا يشمل العمليات والأنشطة غير العادية والاستثنائية.

$$\text{نتيجة الاستغلال} = \text{+/-} \text{ النتيجة المالية} = \text{النتيجة الجارية أو النتيجة العادية قبل الفائدة والضرائب}$$

النتيجة الجارية لابد أن تكون موجبة ومتزايدة من الناحية النظرية وهذا في ظل هيكلية مالية وسياسة استهلاك وظروف اقتصادية ثابتة ومستقرة.

غير أنه من حيث الواقع المؤسسة تعمل في بيئة غير مستقرة لا تمكنها التحكم في سياسة التمويل (تكاليف التمويل غير ثابتة عبر الزمن)، ذلك أن سعر الفائدة هو غير ثابت ومتغير عبر الزمن مثله مثل مختلف الأعباء والإيرادات المالية المرتبطة بمتغيرات لا يمكن التحكم فيها.

7. النتيجة الصافية للأنشطة العادية

تعبر عن الفرق بين الضرائب الواجبة الدفع والنتيجة العادية.

8. لنتيجة غير العادية (الاستثنائية): تمثل الفرق بين العناصر العادية والعناصر غير العادية (الأعباء).

9. النتيجة الصافية للدورة: هي عبارة عن جمع أو طرح بين النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة

غير العادية²

3. عرض حسابات النتائج:

¹ الطيف عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 36.

² الطيف عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 37.

جدول رقم (03): جدول حساب النتائج

البيان	الملاحظات	السنة (ن)	السنة (ن-1)
رقم الأعمال			
التغير في المخزون (منتجات مصنعة + منتجات قيد الصنع)			
إنتاج المؤسسة لذاتها			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية.....(1)			
مشتريات مستهلكة			
خدمات خارجية			
خدمات خارجية أخرى			
إستهلاكات السنة المالية..... (2)			
القيمة المضافة = (1) - (2)			
أعباء المستخدمين			
ضرائب ورسوم			
فائض الاستغلال الاجمالي.....(4)			
إيرادات وظيفية أخرى			
أعباء وظيفية أخرى			
أعباء وظيفية أخرى			
مخصصات الإستهلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
النتيجة الوظيفية.....(5)			
إيرادات مالية			
أعباء مالية			
النتيجة المالية.... (6)			
النتيجة العادية قبل الضريبة = (5) + (6)			
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية			
الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية			
إجمالي إيرادات النشاط العادية			
إجمالي أعباء النشاط العادية			
النتيجة الصافية للنشاطات العادية (7)			
إيرادات استثنائية			
أعباء استثنائية			
النتيجة الغير عادية (8)			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الطيف عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 27.

2. جدول تدفقات الخزينة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين حسابات النتائج والميزانية، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات الملهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

1.2. تعريف جدول تدفقات الخزينة:

يعرف بجدول تدفقات الخزينة او قائمة التدفقات النقدية والتي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.¹

كما تعرف على أنها قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية بالصندوق خلال فترة زمنية محددة تعرض هذه القائمة معلومات إضافية لبيان مصادر الأموال (التدفقات الداخلية) واستخدامات الأموال (التدفقات الخارجية) خلال فترة تعد عنها التقارير المحاسبية للصندوق بما يسمح لها بالإجابة عن الأسئلة التالية التي لا تجيب عليها قائمتي الدخل والمركز المالي:²

- كيف تم الصرف في الأرباح؟
- كيف تم التمويل في التوسعات؟
- كيف تم سداد تمويل التزامات طويلة الأجل؟

2.2 أهمية جدول تدفقات الخزينة:

أصبح جدول التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية المطلوب اعدادها في أغلب المؤسسات الاقتصادية ويرجع ذلك الى الدور المهم الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمستخدميه، ويمكن تلخيص أهمية هذا الجدول فيما يلي:

- يوفر جدول التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة.
- يوفر جدول التدفقات النقدية معلومات اضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم، حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

¹ Stéphan Brun, IAS/IFRS : Les Normes internationales d'information financière, Editeur Gualino, Paris, 1ère édition 2006, P 204.

² أحمد صالح عطية، مشاكل المراجعة في أسواق الأموال، دار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2003 ص 96، 97.

- يعزز جدول التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة الاداء التشغيلي لمختلف المؤسسات من خلال استبعاد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث التي تؤدي الى نتائج مختلفة.
- يعمل جدول التدفقات النقدية كمؤشر يمكن استخدامه في تقدير حجم التدفقات النقدية وكذلك في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك في دقة تقدير التخطيط الماضي لمتدفقات النقدية المستقبلية.

3.2. مكونات جدول سيولة الخزينة

يتكون من:¹

1. الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها عالقة بنشاط التمويل والاستثمار؛
 2. الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات؛
 3. الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): تشمل الأنشطة التي لها عالقة بحركة قروض ورأس امال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية .تقدم تدفقات الأموال الناجمة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة²:
فالتريقة المباشرة تتمثل في:
- تقديم العناوين الرئيسية لدخول الأموال الإجمالية وخروجها (الزبائن، الموردون، الضرائب...) لاستخراج التدفق الصافي للخزينة؛
 - مقابلة هذا التدفق المالي الصافي بالنتيجة قبل ضريبة للفترة المقصودة.
- اما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في:
- اثار المعاملات التجارية دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات, تغيرات الزبائن المخزونات, تغيرات الموردين...);
 - التغيرات والتفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
 - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة البيع الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدة.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص80.

4.2. عرض قائمة تدفقات الخزينة

هناك طريقتان لإعداد قائمة تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، حيث أن الفرق بينهما يكمن في كيفية عرض التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، فبموجب الطريقة المباشرة يتم عرض مقبوضات ومدفوعات الأنشطة التشغيلية بالمبالغ الإجمالية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عملية التشغيل، أما الطريقة غير المباشرة فيتم بموجبها تعديل صافي الربح أو خسارة الدورة مع الأخذ في الحسبان العمليات غير النقدية مثل: الإهلاكات، التغير في المخزونات،... إلخ¹، وأية بنود مؤجلة ومستحقة مرتبطة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة ومستقبلية مثل: الضرائب المؤجلة، وكذلك التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل مثل: فائض القيمة الناتجة من التنازل عن الاستثمار. وسيتم عرض قائمة تدفقات الخزينة حسب طريقتين كالآتي:

¹ الجريدة الرسمية، رقم 19 مرجع سبق ذكره، ص 26.

الجدول رقم (04): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
التحصيلات المقبوضة عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن بيع تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			

المصدر: حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الجدول رقم (05): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير مباشرة)

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية، تصحيحات من أجل:			
الإهلاكات والأرصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى			
تغير الموردين والديون الأخرى			
قيمة البيع التي تزيد أو تنقص صافي من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناتج عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن شراء التثبيتات			
تأثير تغيرات محيط التجميد (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار القروض			
تسديد القروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغير سعر العملات الأجنبية (1)			
تغيرات أموال الخزينة			

المصدر: حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المطلب الثالث: جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق

سوف نتناول من خلال هذا المطلب تعريف جدول تغير الأموال الخاصة ونفس الشيء بالنسبة للملاحق.

1. جدول تغير الأموال الخاصة

1.1. تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:

وقد عرف النظام المحاسبي املالي جدول تغير الأموال الخاصة بأنها: "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية .كما يعتبر ملخص للتغيرات والتحويلات المتعلقة بعناصر الأموال الخاصة للشركة خلال الفترة.¹

2.1. أهمية جدول تغير الأموال الخاصة:

"تنبع أهمية جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة من ربطها لجدول حسابات النتائج والميزانية فيفصح عن التغير الناجم عن جدول حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما يقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولا الى حقوق الملكية في آخر الدورة " .

3.1. مكونات جدول تغير الأموال الخاصة:

يقدم جدول تغيرات راس المال حالة تحليلية لحركة راس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وذكر اهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول على النحو التالي:²

- النتيجة الصافية؛
- حركة راس المال؛
- مكافآت راس المال؛
- نواتج واعباء سجلت مباشرة في راس المال؛
- تغيرات في الطرائق المحاسبية او تصحيح اخطائها لها الأثر المباشر على راس المال.

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء للنشر، البويرة، الجزائر، الطبعة الاولى، 2010، ص 08.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 81.

4.1. عرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة:

جدول رقم (06): تغيرات الأموال الخاصة

المراحل	ملاحظات	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتيجة
N-2 الرصيد في 31 ديسمبر						
تغيرات الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيات						
الأرباح والخسائر غير المدرجة في جدول						
حسابات النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
N-1 الرصيد في 31 ديسمبر						
تغيرات الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيات						
الأرباح والخسائر غير المدرجة في جدول						
حسابات النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
N الرصيد في 31 ديسمبر						

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2. الملاحق

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفير تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة، وأهداف الملحق هي:¹

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعفاء الحسابات؛
- عرض المعلومات المكملة المطلوب قانوناً؛
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضع المؤسسة وأدائها. ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية² :
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة ألام وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرتها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيّة.

¹ Amadiou et V.Bessière, **Analyse de l'information financière**, Economic, 2007, p : 57.

² الجريدة الرسمية، رقم 19، نفس المرجع السابق، ص38.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي ابتداءً من التطور التاريخي للتحليل المالي وكذا أسباب نشأته، وقدمنا مفهوماً عاماً له، أهدافه، أهميته وأهم أنواعه، بالإضافة إلى أهم تقنياته التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها وغاياتها كما تطرقنا إلى مجالاته وبعض الجهات المهمة به، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المحاسبية وحساب النتائج الذي يظهر مختلف مستويات النتائج والأعباء المحققة خلال دورة معينة من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني:

تقييم الأداء المالي في المؤسسة
الاقتصادية

تمهيد:

لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر لثروة وحجم ذلك مرتبط بأدائها وعقلانية قيادتها ووعيتها بما يجري في محيطها.

فلا يمكن تناول موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء حيث يعتبر تقييم الأداء المالي أحد المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية، في حين أن هذه الأخيرة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقاتها مع المؤسسات الأخرى، إذ تسعى دوماً أن تكون الاستمرارية، وحتى تتمكن من ذلك يجب عليها الاهتمام بتحسين أدائها بالكيفية التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبقى عليها المؤسسة.

ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية، إذ يستخدم مفهوم الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال، فهو يستعمل في موضوع أداء اقتصاديات المجتمعات وفي مواضيع الإدارة والموارد البشرية وما يتعمق بالكفاءات و المجهودات المبذولة، و لكل من الاستعمالات معنى و هدف و طرق تقييم على المتطرق اليها التمييز فيما بينها، فبلوغ المؤسسة مستوى جيد من الأداء يأتي من خلال رفع انتاجية الموارد المتاحة.

المطلب الاول: تعريف الأداء ، نواعه ومجالاته

سنتطرق في هذا المطلب الى اهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف، المجالات والأنواع.

1. تعريف الاداء

يعرف الأداء على أنه تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى أهداف مسطرة، وبهذا يتجسد الأداء في القيام بالأعمال والأنشطة والمهام مما يحقق الوصول الى الغايات والأهداف المرسومة من طرف الإدارة. كما يعتبر حاصل تفاعل بين عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة والنتائج المحققة عن ذلك الاستخدام.¹

من خلال التعريف السابق يتكون الأداء من ثلاث عناصر رئيسية والمؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد والمتمثلة في:

✓ الفعالية: ينظر الكاتب إلى الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، ونقصد بها أيضا مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها؛²

✓ الكفاءة: تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة. كما تعرف على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسسية بأقل تكلفة ممكنة؛³

¹ شيخ داوي، تحليل الأسس النظرية مفهوم الأداء، مجلة الباحث، المجلد 2010، العدد 7، ص 218.

² إلهام يحيوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية (دراسة ميدانية بشركة الأسمنت)، مجلة الباحث، المجلد 2007، العدد الخامس، ص 46.

³ شيخ داوي، نفس المرجع السابق، ص 220.

✓ الانتاجية: نفس درجة الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسة في تحويل المدخلات المختلفة الى مخرجات تأخذ شكل سلع والخدمات.¹

2. مجالات الاداء

- يتطلب من الادارة العليا أن تحدد مجالات الأداء الرئيسية بحيث تعكس اهداف المنشأة المهمة، وأن تشمل على الجوانب الخاصة بوحدة العمل أو المؤسسة ككل، وتتمثل هذه المجالات فيما يلي:²
- **الربحية:** ضمن هذا المجال يتم تحديد مؤشرات عديدة للقياس منها: العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية وهامش الربح الصافي على المبيعات.
 - **المركز السوقي:** ويتمثل هذا المجال في الحصة السوقية التي تعد واحدة من أكثر المقاييس ملائمة للتعبير عن أداء المؤسسة، فهي تشير الى فعالية استراتيجيتها أو مدى نجاح عملها.
 - **الانتاجية:** وهي المجال الذي تعتمد المؤسسة لقياس كفاءتها، حيث تستخدم لذلك مقياسين وهما: تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك منسوبان الى حجم الانتاج، وعن طريق ذلك تتمكن المؤسسة من تقييم درجة فاعليتها في استخدام كل من العمالة والمعدات.
 - **أداء العاملين وميولهم:** وهو المجال الذي يستخدم لتقييم أداء العاملين وتنظيم جهودهم للمحافظة على الميول الإيجابية لهم اتجاه المؤسسة واتجاه المؤسسة، ويمكن قياس تلك الميول أو الاتجاهات بشكل غير مباشر عن طريق البيانات المتعمقة بنسب الغياب ودوران العمل.
 - **قيادة المنتج:** وهو المجال الذي يقوم فيه المسؤولون عن ادارة كل من الشؤون الهندسية والمالية الانتاج والتسويق، في جميع وحدات العمل بتقييم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها سنويا.
 - **الموارد المادية والمالية:** ظهر هذا المجال من خلال التعرف على كافة أنشطة المؤسسة والتعرف على العلاقات التي تربط بين الموارد المالية والمادية المتاحة لها وبين كفاءة استخدامها بغية التعرف على الانحرافات وتحديد مسبباتها، وعادة ما يتم ذلك بالمقارنة بين النتائج المحققة والاهداف المرسومة للمؤسسة وخلال مدة زمنية معينة.

¹ مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الأردن، الطبعة الاولى، 2006 ص32.

² فلاح حسن الحسيني والدوري مؤيد عبد الرحمن، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص32.

3. أنواع الأداء

ان تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقييم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربع معايير هي:

1. حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين وهما:

1.1. الاداء الداخلي: يتمثل في أداء المؤسسة في مجموعها بفعل الجهود التي يبذلها القادة الاداريون

والمرؤوسون في العمل واستغلال موارد المؤسسة وهو ما ينتج من توليفة من الأدوات التالية:¹

2.1. الأداء المالي: ويكمن في فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

3.1. الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع

القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

4.1. الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

5.1. الأداء التجاري: يكمن في فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية في تحقيق اهداف المبيعات ورضا

الزبائن.

6.1. الأداء التموييني: يتمثل في فعالية وكفاءة وظائف الشراء، النقل، التخزين لتزويد المؤسسة بالمواد

الأولية والمعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب.

2.1. الأداء الخارجي: الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.

2. حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى:²

1.2. الأداء الكلي: وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة

الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر.

2.2. الأداء الجزئي: هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية وينقسم بدوره الى عدة أنواع تختلف

باختلاق المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي الى:

أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

¹ Bernard Martory, **Contrôle de gestion social**, librairie Vuibert, Paris, 9^{ème} edition, 2018, P236.

² عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 2001، العدد الأول، ص89.

3. حسب معيار الطبيعة

تبعاً لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية... يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي وأداء سياسي.

4. حسب معيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار ويشده لتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إليه والتي يمكن حصرها في الوظائف التالية¹:

أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الانتاج، أداء وظيفة الافراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة البحث والتطوير، أداء وظيفة التسويق، أداء وظيفة العلاقات العامة.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب الى بعض التعريفات عن الاداء المالي، اهميته وأهدافه.

1. مفهوم الأداء المالي

➤ التعريف الاول:

"يمثل الاداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات ذلك أنه الداعم الاساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة²."

➤ التعريف الثاني:

"عرف الاداء المالي بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الاهداف المالية بأقل التكاليف المالية³."

¹ Marcel Laflamme, **Le management approche systématique**, Gaétan Morin éditeur, Canada, 3èd, 1981, p 356.

² محمد دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص6.

³ عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل المالي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2.

التعريف الثالث:

"وعرف أيضا الاداء المالي على أنه مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الاولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني (الثانية) قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الانتاج¹."

من التعاريف السابقة نستنتج أن الاداء المالي يتمثل في مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في انجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية، فيو يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن.

2. أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية دراسة الاداء المالي من خلال:²

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها؛
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة؛
- المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- (المساعدة في تسيير فهم التفاعل بين البيانات المالية؛
- تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية؛
- ترشيد قرارات الاستثمار حسب الأهداف العامة للمؤسسة من أجل البقاء والاستمرارية والمنافسة.

3. اهداف الأداء المالي

ان التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، اذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها، فيما يلي:³

¹ عبد الغني دادان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج الانذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص ص 34-35.

² فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 234.

³ عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن الطبعة الاولى، 2015، ص 35.

1.3. السيولة واليسر المالي:

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة، المخزونات، القيم القابلة لتحصيل الى أموال متاحة فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة الى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات .

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي الى القرار بثلاث مصالح هي:

■ **نمو المؤسسة:** تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثالا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط ك شراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

■ **أصحاب الحقوق:** تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الاطراف التي لها حقوق على المؤسسة ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص الى تأخير تسديد الفوائد، دفع مستحقات الاجراء، تسديد ديون الموردين...

■ **عملاء المؤسسة:** قد تؤدي هذه المشكلة الى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر الى العسر، وهذا الامر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي، فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد.

أما اليسر المالي فيو على خلاف السيولة، فيتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الاجل، فهو يتعمق بالاقتراض الطويل والمتوسط الاجل الذي به المؤسسة.

2.3. التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة ويمثل: التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الاموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به و عبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال و مصادرها"، من التعريف رأس المال الثابت و المتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمويل عن طريق الأموال الدائمة، رأس المال الخاص مضافا اليه الديون طويلة ومتوسطة الأجل، و هذا يضمن عدم اللجوء الى تحويل جزء منه الى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة يستوجب التعادل بين المقبوضات و المدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن اهمية بلوغ اهداف التوازن المالي في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كميا في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي؛
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير؛
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

3.3. المردودية:

تعتبر المردودية من الاهداف الاساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، في بمثابة هدف كمي للمؤسسة.

والمردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

4.3. انشاء القيمة:

انشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الاموال المسعرة حالياً، والمردودية الكافية هي تمك التي ال تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات اخرى ذات مستوى خطر مماثل، فاذا لم يتمكن فريق المسيرين من انشاء القيمة فان المستثمرين يتجهون الى توظيفات اخرى أكثر مردودية.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة

سننظر في هذا المطلب الى اهم معايير الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

1. معايير الأداء لمالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة، لان الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية نذكرها فيما يلي:¹

- المعايير التاريخية: وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الاداء من قبل الادارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية .
- المعايير المطلقة: وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل: نسبة التداول (2) مرة والنسبة السريعة (1) مرة .

¹ أسعد حميد العلي، الاسس العلمية التطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2012، ص78.

■ المعايير القطاعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الاداء، وهي معايير تمثل متوسط "AVERAGE" لأداء القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

■ المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف ادارة المؤسسة من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فان مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2. العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعوقها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمديرين الى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف اليه عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة، ومن اهم العوامل المؤثرة على الاداء المالي للمؤسسة نجد:¹

1.2. العوامل الداخلية:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة، والتي يمكنها التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، واهمها :

■ الرقابة على التكاليف؛

■ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛

■ الرقابة على تكلفة الحصول على الاموال؛

اضافة الى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف الى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحميل مدى اهميتها النسبية للمؤسسة، ومحاولة ترشيدها وتصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر :

■ نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة: حيث إن اجمالي الأصول المنتجة تمثل مجموع اجمالي القروض والاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية، حيث تبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد وقدرتها على زيادة الاصول المنتجة؛

¹ بلعطار زوليخة، أثر ادراج الشركات في البورصة على أدائها المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2014-2015، ص ص 80-81.

- نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع: حيث توضح هذه النسبة اهمية هذه الفوائد المدفوعة على مجموع الاموال المتحصل عليها من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات) .

2.2. العوامل الخارجية:

"تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وانما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة اعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها، وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعميمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة¹.

¹ نفيسة حجاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص 27.

المبحث الثاني: اساسيات حول تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الاداء المالي في المؤسسة الى مدى نجاح هذه الاخيرة في تحقيق اهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات المتاحة لها.

المطلب الاول: ماهية تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف تقييم الاداء المالي واهميته والى اهم اهدافه.

1. تعريف تقييم الأداء المالي

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، لا بد من أن نشير مفهوم الأداء المالي، بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنها الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم¹.

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخدامها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة².

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لتقييم الأداء المالي بأنه الحكم على مدى قدرة المؤسسة على إدارة مواردها المادية والبشرية والمالية للحصول على الأموال واستخدامها بكفاءة وفعالية لقياس النتائج المحققة أو المنتظرة وتحقيق الرقابة على نشاط المؤسسة³.

2. اهمية تقييم الأداء المالي

ان تقييم الأداء المالي له اهمية كبيرة ولعل اهمها الاتي⁴:

■ تقييم الاداء المالي يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛

¹ محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الاداء المالي وأثره على عوائد الأسهم الشركات)، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص48.

² توفيق محمد عبد الحسن، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الأداء، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص42.

³ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات العمال والتحديات الراهنة، دار المريح للنشر، السعودية، الطبعة الاولى، 2000، ص38.

⁴ علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص102.

- عملية تقييم الأداء المالي تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه؛
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط، حيث إنها توضح مدى كفاءة التخطيط، عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه، ومن ثم محاولة تجاوز القصور الذي حدث في عملية التخطيط نفسها.
- يساعد تقييم الأداء على التالي :
- ✓ توجيه العاملين للقيام بأعمالهم؛
- ✓ توجيه اشراف الادارة العليا؛
- ✓ توضيح تسيير العمليات الإنتاجية؛
- ✓ يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المؤسسة، حيث تتكامل ادارة المؤسسة الفرعية كالإنتاج، والتسويق، والتمويل، والأفراد.

3. اهداف تقييم الاداء المالي

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يأتي:

- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء تحميل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحا؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس انتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو ايجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة؛
- تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع؛

- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتنا في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطوط العامة البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.

المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الاداء المالي بعدة مراحل يمكن ايجازها فيما يلي:¹

1. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:

تتطلب عملية تقييم الاداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، المتمثلة في جدول الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، اضافة الى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

للقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعمليات تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية فهذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3. إجراء عملية التقييم:

باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها تهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5. تحديد المسؤوليات متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

¹ معوج بلال، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2015-2016، ص66.

الفصل الثاني تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثالث: مقومات عملية تقييم الأداء المالي

توجد عدة مقومات للنجاح في عملية تقييم الأداء المالي المؤسسة نذكر منها ما يلي:¹

1. الإدارة الاستراتيجية

هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف وتتخذ الإدارة العليا، يكون مستمدا من الاهداف العليا للمؤسسة ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الاهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الادارة لتعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال احداث التكيف مع البيئة الخارجية وصولا الى أداء رسالتها وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحميل وضع المؤسسة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد اهدافها المستقبلية.

2. الشفافية

وتعني تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث وان يتصف الشخص الذي يقوم بعملية التقييم بالعدل وان يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته؟، وأن يتجرد من مصالحه الشخصية، وألا يقوم عن علم بتقييم معلومات غير حقيقة، كما ينبغي عليه الا يضع نفسه في مواقف قد تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يؤثر على موضوعية قرارته.

3. إقرار مبدأ المسائلة الفعالة

وتعني امكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين في المؤسسة وذلك بتقديم تقارير دورية عن مدى نجاعتهم في تنفيذها.

4. وجود النظم المحاسبية

النظام المحاسبي عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية الى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار حول الاحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل.

¹ مشعل جيز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط الكويت، 2010-2011، ص 16، 17.

المبحث الثالث: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

من أجل التوصل الى معرفة الحالة المالية للمؤسسة لابد من استعمال أدوات ووسائل توصلنا الى الحكم على الوضعية المالية الحاضرة أو المستقبلية، ونجد من بين هذه الأدوات: التحليل بواسطة التوازنات المالية والتحميل بواسطة النسب المالية.

المطلب الاول: تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وكلما كانت درجة سيولة الأصول أكبر من درجة استحقاقية الخصوم كان ذلك في صالح المؤسسة. ولهذا سنعتمد في دراستنا على ثلاث مؤشرات أساسية وهي: رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، والخزينة.

1. رأس المال العامل –FR– Fonds de Roulement

1.1 تعريف رأس المال العامل FR وطرق حسابه:

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها¹.

2.1 أنواع رؤوس الأموال العاملة:

تتعدد رؤوس الأموال العاملة وهي كالآتي²:

▪ رأس المال العامل الدائم (FR):

يعبر رأس المال العامل الدائم أو كما يطلق عليه رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول الثابتة وبالتالي يمكن هذا المؤشر من الحكم على مقدار الزيادة في الأصول المتداولة المستخدمة ويحسب رأس المال العامل بطريقتين:

$$\text{رأس المال العام} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 31

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

ويأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات:¹

- ✓ **رأس المال العامل موجب:** يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.
- ✓ **رأس المال العامل سالب:** يعني المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.
- ✓ **رأس المال العامل معدوم:** يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.
- **رأس المال العامل الخاص (FRP):** يعبر عن استقلالية المؤسسة في تمويل أصولها بواسطة الأموال الخاصة ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- **رأس المال العامل الإجمالي (FRT):** هو عبارة عن مجموع الأصول المتداولة التي تدخل في الدورة المالية، أي ما يمكن تحويله إلى نقدية دون المساس بهيكل المؤسسة ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

- **رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) (CTP):** هو مجموع الديون (ديون طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل) التي تستعمل في تمويل المؤسسة، ويبين لنا هذا المؤشر مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل الأصول ويحسب كمايلي:

$$\text{رأس مال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مرجع سبق ذكره، ص

رأس المال العامل الأجنبي = الديون الطويلة + الديون القصيرة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

2. احتياجات رأس المال العامل - Besoin En Fonds de Roulement-BER

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمتل أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من ألا صول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل .

ويحسب احتياج رأس المال العامل كما يلي¹

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة - ديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية

ونميز ثلاث حالات لاحتياج رأس المال العامل وهي:

- إذا كان احتياج رأس المال العامل يساوي الصفر، أي أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس المال العامل وبالتالي هي في حالة توازن أي أن موارد الدورة موجودة لتغطية الاستخدامات.
- إذا كان احتياج رأس المال أكبر من الصفر فهذا يعني عن وجود قيمة فائضة في قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق مقارنة بالديون قصيرة الأجل وبالتالي فإن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل.
- إذا كان احتياج رأس المال أصغر من الصفر فهذا يعني أنه لا يوجد احتياج للمؤسسة وإنما وجود فائض من الموارد وأي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق تكون أصغر مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

3. الخزينة: Trésorerie (TRI)

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من

¹ صادق الحسني، دراسة معاصرة في الأصول العامة وتطبيقاتها، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، سنة 1998، ص 287.

استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة.¹ وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال

أو

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

وتأخذ الخزينة ثلاث حالات كالتالي:

- **خزينة سالبة:** بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة مالياً وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها للإفلاس.
- **خزينة موجبة:** بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة مالي.
- **خزينة معدومة:** عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.²

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة بالنسب المالية

بعد دراستنا لمؤشرات التوازن المالي من رأسمال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة ورأينا مساهمة كل مؤشر على مدى مساهمتهم بشكل متكامل في توضيح وتحليل الميزانية نحاول في هذا المطلب تقديم طريقة أخرى تستعمل من طرف المحللين الماليين في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وهي طريقة التحليل بواسطة النسب المالية.

تعرف النسبة المالية بأنها علاقة بين عنصرين من نفس القائمة المالية أو من قائمتين، تستعمل لتحليل الوضعية المالية وتحديد العلاقات بين عناصر القوائم المالية ذات الدلالة.

¹ إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 148.

² عالق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، شعبة علوم تسيير، كلية علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2014-2015، ص 32,33.

اذ تهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية إلى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن السيولة والربحية والنشاط والرفع المالي والسوق وغيرها، ومن جانب آخر فان نتائج نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها للحكم على الأداء الا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية وتتاح أمام المحلل المالي الكثير من النسب المالية لتقييم الأداء المالي.¹

وعموما يمكن أن نجمع مختلف النسب التي يمكن استغلالها من القوائم المالية في أربعة مجاميع أساسية هي نسب هيكلية، ونسب السيولة ونسب النشاط ونسب المردودية² الموضحة فيما يلي:

1. نسب هيكلية

تكتسي نسب التوازن المالي أهمية بالغة وذلك لأنها تبين الحالة المالية التي تعبر بها المؤسسة في فترة معينة وكذلك العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، فهي تقدم صورة عن هيكل المؤسسة (الهيكل المالية) في وقت وزمن معين حيث تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الميزانية المالية من أصول وخصوم وهذا راجع إلى تفسير الوضعية المالية للمؤسسة الذي لا يكون إلا من خلال المقاربة بين سيولة عناصر الأصول واستحقاقية الديون وحساب هذه النسب هو التعبير عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية³.

1.1. نسب هيكلية الأصول

تسمح هذه النسبة بمعرفة أهمية كل عنصر والبحث عن الوضعية المثلى لاستعمال الأموال المستثمرة ولدينا:

نسبة القيم الثابتة (القيم الثابتة / الأصول) $\times 100$ حيث تمثل مجموع القيم الثابتة إلى إجمالي الأصول.

نسبة الأصول المتداولة (الأصول المتداولة / الأصول) $\times 100$ ، حيث تمثل مجموع الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

¹ زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 146، 147.

² أبو الفتوح على فضالة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، دار عالم الفؤاد للنشر والتوزيع، مملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، 1999، ص 197.

بحيث أن نسبة القيم الثابتة والأصول المتداولة تساوي 100% أي مجموعها يساوي النسبة الكاملة ولدينا بالنسبة للأصول المتداولة يتفرع منها ثلاث نسب وهي:

نسبة قيم الاستغلال¹: (قيم الإستغلال / الأصول) $\times 100$ وتمثل إجمالي المخزونات ما عدا مخزون العمل إلى إجمالي الأصول.

نسبة القيم القابلة للتحقيق: وتمثل إجمالي القيم القابلة للتحقيق إلى إجمالي الأصول.

نسبة القيم الجاهزة: (القيم الجاهزة / الأصول) $\times 100$ وتمثل كل القيم الجاهزة لدى المؤسسة إلى إجمالي الأصول أيضا.

ولدينا نسبة كل من قيم الاستغلال وقيم قابلة للتحقيق وقيم جاهزة تساوي إلى 100%.

2.1. نسبة هيكله الخصوم:

تبين هذه النسب المصادر التي إستعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة والهدف من حساباتها هو البحث عن الوضعية المثلى لتحويل الاستخدامات ولدينا:

نسبة الأموال الخاصة: (رأس المال الخاص / الخصوم) $\times 100$ ويمثل إجمالي رأس المال الخاص إلى إجمالي الخصوم.

نسبة الديون المتوسطة والطويلة الأجل (ديون طويلة الأجل / الخصوم): ويمثل إجمالي الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الخصوم.

نسبة الديون القصيرة الأجل (ديون قصيرة الأجل / الخصوم) $\times 100$ وتمثل إجمالي الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الخصوم².

بحيث مجموع هذه النسب يساوي إلى 100%، أي مجموعها يساوي النسبة الكاملة 100%.

3.1. نسبة التمويل

يلزم مبدأ الحيطة والحذر على المؤسسة أن تحول استخداماتها الدورية ويجب أن تكون استحقاقاتها قريبة من درجة تحصيل حقوقها وهذا ما يدفعها إلى حساب نوع آخر من النسب وهو نسب التمويل حيث تعبر عن رأس المال العامل وتستخدم للتعبير عن أهمية وتطوره عبر الزمن ولدينا³:

نسبة التمويل الدائم: (الأموال الدائمة / الأصول الدائمة والثابتة) $\times 100$

أي إجمالي الأصول الدائمة إلى إجمالي الأصول الثابتة، وهناك ثلاث حالات:

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سبق ذكره، ص ص 198-200.

³ أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- إذا كانت النسبة أقل من واحد، فهذا يدل أن المؤسسة تمول جزء من أصولها الثابتة بديون قصيرة الأجل وهذا يعني أنه هناك رأس المال العامل سالب أي أن إجمالي الأموال الدائمة تكون أقل من إجمالي الأصول الثابتة.
- إذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول تمول الأصول الثابتة فقط وتعرف هذه الحالة بحالة التوازن المالي العامل المعلوم.
- إذا كانت أكبر من الواحد، فهذا يدل أنه هناك فائض من الأموال الدائمة بعد تغطيتها لجميع الأصول الثابتة أي رأس المال العامل موجب وهذا يعني أن المؤسسة لا تلجأ إلى ديون قصيرة الأجل لتمويل أصولها الثابتة.

نسبة التمويل الخارجي: (مجموع الديون / مجموع الأصول) $\times 100$

وتسمى أيضا قابلية التسديد (الضمان للديون)، إن حالة عدم قوة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة إفلاس ولذلك فإنه الحل الوحيد هو بيع موجودات المؤسسة الأصول وذلك لتسديد الديون وتسمى هذه الحالة بالإفلاس للمؤسسة، وبالتالي فإن مقارنة حجم أصول المؤسسة ديونها هو المقياس الوحيد والمناسب لمعرفة قابلية التسديد وكلما كانت النسبة منخفضة كلما كان الضمان أكبر في تسديد ديون الغير .

2. نسب السيولة

تسمح مختلف النسب للمحلل المالي بتفسير التوازن المالي للمؤسسة في الأجل القصير وكذلك فترة الدفع للمؤسسة كما تعطينا فكرة عن حجم رأس المال العامل ومكونات الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ولدينا:

1.2. نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل

- انطلاقاً من أصولها المتداولة حيث يجب على المؤسسة أن تحقق نسبة أكبر من الواحد كما يلي:
- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن رأسمال العامل موجب وأن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة.
 - إذا كانت هذه النسبة تساوي إلى الواحد هذا يدل على أن المؤسسة قد تولت أصولها المتداولة بالديون قصيرة الأجل فقط، وأن رأس المال العامل يساوي الصفر.
 - إذا كانت أقل من الواحد أي أن الديون قصيرة الأجل قد تولت جزء من القيم الثابتة.

2.2. نسبة السيولة المختصرة: عند دراستنا للسيولة المختصرة نقوم بحذف قيم الاستغلال من الحساب وتستعمل فقط القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة التي توضح مدى قدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة} \times 100}{\text{خصوم الجارية}}$$

خصوم الجارية

في أغلب الأحيان هذه النسبة لا تتجاوز الواحد¹

يستحسن أن يكون مجال هذه النسبة بين 0.5 - 0.3 أي تكون الديون قصيرة الأجل ضعف القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.

3.2. نسبة السيولة الآنية:

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة في التعبير عن السيولة الموجودة لمواجهة استحقاقات الموردين على عكس السيولة المختصرة فهي تعتبر عن الذمم المنتظرة في مهلة تحصيلها وهذا راجع إلى ظروف تحصيل الزبائن على عكس استحقاقية الموردين وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الآنية (الحالية)} = \frac{\text{القيم الجاهزة} / \text{خصوم الجارية}}{100 \times}$$

كما تبين هذه النسبة مدى قدرة القيم الجاهزة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل داخل المؤسسة والمتعلقة بها، ويستحسن أن تكون نسبة السيولة الآنية تتراوح بين 0.3 - 0.2 أي أن تكون الديون قصيرة الأجل تمثل 5 أضعاف القيم الجاهزة، أما إذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني أنه هناك أموال مجمدة وجاهزة بدون استعمال أو استخدام أي وجود تسيير شيء للأموال²

3. نسب النشاط:

تعتبر هذه النسب ضمن مجموع النسب المعروفة فلها دور مكمل للنسب السابقة في التحليل مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة ومن بين هذه النسب لدينا:

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية، الطبعة الأولى،

2001. ص ص 188، 187

² أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

1.3. معدل دوران اجمالي الاصول: توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال وتحسب العلاقة التالية¹:

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} \div \text{اجمالي الأصول}$$

2.3. معدل دوران الاصول غير الجارية: يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول غير الجارية}$$

3.3. معدل دوران الاصول الجارية: يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول الجارية}$$

4.3. مهلة دوران الزبائن: "تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد ما عليهم اتجاهها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مهلة دوران الزبائن} = 360 \div \text{معدل دوران الزبائن}$$

5.3. مهلة دوران الزبائن: المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مهلة دوران الموردون} = 360 \div \text{معدل دوران الموردون}$$

4. نسب المردودية " الربحية":

المردودية هي تلك الميزة التي تخص رؤوس الأموال أو الممتلكات في تحقيق رصيد يسمى أحيانا ربحا أو عائد وأحيانا أخرى بالفائض، فالمردودية عبارة عن النتيجة المتحصل عليها من تصرف

¹ لزعر محمد سامي، التحليل لمالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2011-2012، ص52.

اقتصادي إذ أن المؤسسة باعتبارها مركز إنتاجي أساسي للثروة حيث تستخدم في نشاطها مجموعة من المدخلات التي باعتبارها مركز إنتاجي أساسي للثروة حيث تستخدم في نشاطها مجموعة من المدخلات التي هي عوامل الإنتاج وبذلك يستوجب على هذه العوامل، توفير تعويضات والتي تسعى من ورائها لتحقيق إنتاج يسمى بتحقيق أقصى ربح¹ فنحسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استخدام وسائل الإنتاج بالعلاقة بين ما حققته من نتائج وبين ما استخدمته من وسائل، ومن هذا التطور نلجأ إلى حساب نوع آخر من النسب هو نسب المردودية أو الربحية².

1.3. نسبة مردودية النشاط: يتم مقارنة رقم الأعمال الصافي أو نسبة التمويل الذاتي بمبلغ الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وهذا من أجل تقييم مردودية المؤسسة ولدينا:

■ نسبة هامش الاستغلال: حيث تستعمل هذه النسبة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على التحكم في العناصر التي لها علاقة مع تكلفة مبيعاتها ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الاستغلال} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{رقم الأعمال خارج الضريبة} \times 100$$

■ نسبة الهامش الصافي: تعبر على مدى قدرة المؤسسة على التحكم في جميع النفقات المتعلقة بالنشاط المعني ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة الهامش} = (\text{الربح الصافي} / \text{رقم الأعمال بدون ضريبة}) \times 100$$

■ نسبة رأس المال المتداول: تبين مدى مساهمة رأس المال في تحقيق رقم الأعمال الصافي ومدى تغطية الأصول المتداولة برقم الأعمال الصافي ومدى تغطية الأصول المتداولة برقم الأعمال ويكون حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال المتداول} = (\text{رقم الأعمال الصافي} / \text{رأس المال الصافي}) \times 100$$

■ نسبة رأس المال الخاص: تبين هذه النسبة مدى مساهمة رأس المال الخاص في تحقيق رقم الأعمال ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

¹ كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

² أبو الفتوح علي الفضالة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

$$\text{رأس المال الخاص} = (\text{رقم الأعمال الصافي} / \text{رأس المال الخاص}) \times 100$$

1.3. نسبة المردودية الاقتصادية:

تقيس لنا المردودية الاقتصادية كفاءة استخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة وذلك بمقارنة بين هذه الاستثمارات والنتائج المحققة على هذا يمكن حساب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

كما يمكننا تعويض الربح الصافي حيث إنه يستحسن استخدام مفهوم التدفق النقدي باعتباره أقرب من الواقع وعدم تأثره بالسياسة الضريبية وتحسب كما يلي¹:

$$\text{التدفق النقدي} = \text{الربح الصافي} + (\text{الاستهلاكات والمؤنات ذات الطابع الاحتياطي})$$

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رأس المال الخاص}) \times 100$$

المطلب الثالث: قدرة التمويل الذاتي

سوف نتطرق في هذا المطلب الى معرفة قدرة التمويل الذاتي، طرق حسابها والتمويل الذاتي

1. تعريف قدرة التمويل الذاتي:

تشير قدرة التمويل الذاتي إلى الفائض النقدي الناتج عن التشغيل العادي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. يعني قدرة المؤسسة على تمويل تطورها واستدامتها دون اللجوء إلى الموارد الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلاً هاماً على القدرة المالية للمؤسسة عند شح الموارد الخارجية أثناء النشاط. بالإضافة إلى القدرة على الاستفادة من التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية (الاستهلاكات)، وسداد القروض، تمويل تطويرها ونموها (الاحتياطيات)، مكافأة المساهمين. كما يعتبر ملاذاً آمناً لها إذا نفذ رأس المال العامل لديها.

¹ سعد غالب ياسين وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 314-316.

وتعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل من مردودية وملاءة المؤسسة: مقياس للمردودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، ومقياس للملاءة لكونه يمثل أحسن ضمان للمقرضين.¹

2. طرق حساب قدرة التمويل الذاتي:

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية السنة مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في²:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{مجموع المقبوضات} - \text{مجموع المدفوعات}$$

وهناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح والجمع:

الطريقة الأولى: طريقة الطرح

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

الجدول رقم (07): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

الحسابات	الفائض الخام للاستغلال	
75 (ماعدا 752)	المنتجات العملياتية الأخرى	+
65 (ماعدا 652)	الاعباء العملياتية الأخرى	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء العملياتية	-
77	المنتجات غير العادية	+
67	الاعباء غير العادية	-
675	الضريبة على الأرباح	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

Source : Chantal Buissart M.Benkaci, Analyse financière, BERTI Edition, Alger, Algérie, 5 éme edition, 2011, p 47.

¹ عبد الحفيظ الأرقم، مطبوعة جامعية التحليل المالي، مالية ومحاسبة، الثانية ماستر، جامعة منثوري قسنطينة، 1999، ص 34.

² عبد الحفيظ الأرقم، نفس المرجع السابق، ص 34.

الطريقة الثانية: طريقة الجمع

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

الجدول رقم (08): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

النتيجة الصافية	الحسابات
+	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة 68
-	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات 78
+	نواقص القيم عن خروج أصول ثابتة غير مالية 652
-	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية 752
-	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية 754
=	قدرة التمويل الذاتي (CAF)

Source : Chantal Buissart M.Benkaci, Op.cit., p: 48.

3. التمويل الذاتي

2.3. تعريف التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو تدفق نقدي مخصص للأنشطة الاستغلال المؤسسة وهو وسيلة تمويلية جد مهمة وتعد الأكثر استعمالا حيث تسمح للمؤسسة تمويل نشاطها دون اللجوء إلى أطراف خارجية يعبر عن مجموعة الأموال الأصلية الداخلية التي تم إنشاؤها بواسطة نشاط المؤسسة خلال فترة معينة والتي تستخدم بالتأكيد لتمويل نموها وإثراء أموالها الخاصة.¹

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم) ويشكل مورد داخلي لها ويستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها.² ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{علاوات الأسهم}$$

¹ Chiha.k, Finance d'entreprise approche stratégique, Édition Houma, Alger, 3ème edition, 2009, p 92.

² Chantal Buissart M.Benkaci, Op.cit., p 48.

خلاصة الفصل:

يحظى الاداء المالي باهتمام الباحثين والأكاديميين منذ القدم و لا يزال البحث قائما فيه، فهو يعتبر أداة للحكم على كفاءة المؤسسات ومستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها، ويعتبر هدف من الاهداف التي تسعى المؤسسة الى تحسينه ورفعها باستخدام العديد من التقنيات.

وتعد عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من المواضيع الهامة نتيجة لمتغيرات التي تفرضها البيئة الخارجية، في عملية مستمرة ومهمة لما توفره من معلومات لإدارتها ولاتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة.

ومن بين أهم المعايير والمؤشرات التي يستند اليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسات نجد: معيار التوازن المالي، قدرة التمويل الذاتي ومعيار النسب المالية، ومن خلال هذه الأخيرة يتم تقييم المؤسسة مع مثيلاتها ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشخيصها ونقاط الضعف لمعالجتها، وهنا تبرز الحاجة الى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة المعهد الجزائري
للبيترول يومرداس

تمهيد:

نتيجة لأهمية موضع الدراسة واتساعه وبعد الانتهاء من الجانب النظري لا بد من ربط هذا الجانب بالجانب التطبيقي، وبهدف إثبات ما هو عملي من الموضوع فقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة ومعالجتها وتشخيصها بطريقة عملية لغرض تحليل النتائج، فقد تم استخدام مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وذلك بغرض تحليل واختبار فرضيات الدراسة، وبالتالي التوصل إلى استخلاص النتائج. وبغرض الالمام بالجانب التطبيقي فقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام للمعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمعهد الجزائري للبترول بومرداس

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمعهد الوطني للبترول بومرداس

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

المبحث الأول: تقديم عام للمعهد الجزائري للبترول بومرداس

بعد إنشاء سوناطراك كان قطاع الطاقة الجزائري بحاجة إلى توفير وبشكل سريع الطاقات البشرية المؤهلة، وتنميتها أيضا وهذا لتغطية الاحتياجات المستعجلة والمتزايدة التي تولدت عن التطور السريع للنشاط البترولي، وبناءا على هذا تم إنشاء المعهد الجزائري للبترول بمختلف هياكله.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المعهد

من خلال هذا ارتأينا بتقديم نبذة تعريفية مختصرة عن المؤسسة قيد دراستنا وهي مؤسسة المعهد الجزائري للبترول بومرداس وذلك بالاعتماد على مجموعة المعلومات والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

1. تقديم المعهد الجزائري للبترول IAP:

غداة إنشاء سوناطراك، ظهرت ضرورة إيجاد حلول لتكوين إطارات وتقنيين في المجال البترولي، من أجل تنمية صناعة البترول والغاز وتنمية المؤسسة نحو الأهداف الاستراتيجية التي سطرته منذ الفترة الأولى لنشأتها حتى وإن كانت هذه الأهداف الاستراتيجية تتغير في كل مرة إلا أنها تبقى محافظة على هدفها الاستراتيجي المتمثل في تطوير - عصرنة والذهاب نحو الأسواق العالمية بما تفرضه البيئة الدولية من نوعية في المنتج وفعالية في التسيير وسرعة في التغيير نحو الأفضل، الحفاظ على البيئة والأمن الداخلي مثلا.

تم إنشاء المعهد الجزائري للبترول عن طريق المرسوم رقم 65-269 المؤرخ في 29 نوفمبر 1965 على شكل مؤسسة عمومية إدارية، بغرض إشباع الحاجات التكوينية المتعلقة بالصناعة البترولية، وقد شهد المعهد توسيعا في مهامه عن طريق المرسوم 73-51 المؤرخ في 28 فيفري 1973، حيث سمي بالمعهد الجزائري للبترول، للغاز، للكيمياء، البتروكيميا، مواد البلاستيك والمحركات.

بعد ذلك أنشأ المعهد الجزائري مدارس خاصة¹ به بعد أن كان يستعين بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش، الجزائر العاصمة. في مدينة الدار البيضاء، حاسي مسعود 1966، وهران 1967، وفي سنة 1971 نقل المعهد إلى بومرداس، في سنة 1974 تم فتح فرع للمعهد في أرزيو.

¹ معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

تتربع المدرسة الجزائرية للبترول -بومرداس- على مساحة تقدر بـ 40000 م²، ويقع وسط مدينة بومرداس، شارع أول نوفمبر، ويضم عدة مكاتب إدارية، قاعات الدروس، مخابر للأعمال التطبيقية والأبحاث، أما الخدمات العامة فتتمثل في: سكن الطلبة، مرافق الصيانة...إلخ.

وفي عام 1999 تم إدماج المعهد الجزائري للبترول ضمن شركة سوناطراك حتى يخدم على الوجه الأحسن قطاع الطاقة والمناجم بصفة عامة وسوناطراك بصفة خاصة.

في سنة 2004 تم إخراجها من شركة سوناطراك ووضعها في إطار جديد المسمى "مجمع المعهد الجزائري للبترول -الجامعة المشتركة-" الذي ساهم في تكوينه عدة شركات بنسب متفاوتة.

سوناطراك-سونغاز-نفتيك-نפטال-انفور-انجيو-انسبي

في جانفي 2006 تم وضع المعهد تحت إطار آخر وأصبح شركة ذات أسهم. "المعهد الجزائري العالي للبترول".

2. مجالات نشاط المدرسة الجزائرية للبترول:

تضمن المدرسة الجزائرية للبترول -بومرداس- تكوين في طور التدرج، ما بعد التدرج والتكوين (التأهيل، إعادة التأهيل، الندوات العلمية والبحوث التطبيقية) في تخصصات التي تشمل كافة نشاطات السلسلة النفطية والسلسلة النفطية الموازية، علوم الأرض، الجيولوجيا البترولية، الجيوفيزياء البترولية، التنقيب واستخراج النفط، هندسة الخزانات، التجهيز الخاص بالبترول والغاز، تكرير النفط، البتروكيماويات، نقل وتوزيع المحروقات، الصيانة الصناعية¹.

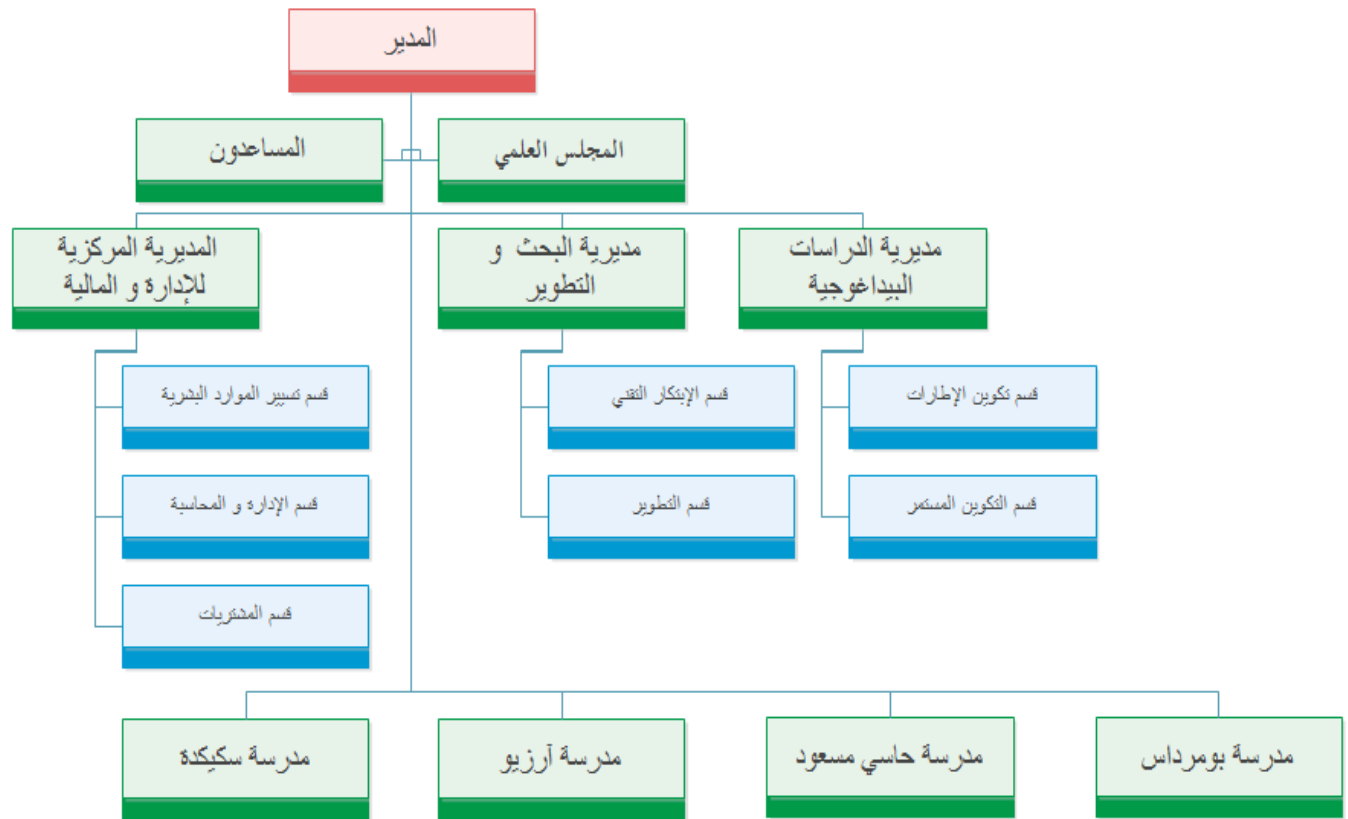
المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للمدرسة الجزائرية للبترول بومرداس

يقصد بالهيكل التنظيمي الإطار الذي يحدد الإدارات والأجزاء الداخلية فيه، فهو يبين التقسيمات التنظيمية والوحدات التي تقوم بالأعمال والأنشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف المؤسسة، كما أنه يحدد خطوط السلطة وخطوات الاتصال مع مواقع اتخاذ وتنفيذ القرارات الإدارية.

1. الهيكل التنظيمي للمدرسة الجزائرية للبترول بومرداس:

¹ بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للمعهد الجزائري للبترول



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

2. تحليل الهيكل التنظيمي:

يتبين لنا من خلال الهيكل التنظيمي للمدرسة الجزائرية للبترول، أن سوناطراك تخصص مديرية تنسيقية للموارد البشرية، مهمتها التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تمس الموارد البشرية في المجتمع ككل، على غرار المؤسسات الحديثة، سوناطراك اليوم توزع مهام وظيفة الموارد البشرية على مختلف فروعها ومستوياتها الإدارية، ذلك أن سوناطراك تولي اهتماما بالغا بالموارد البشرية، لاقتناعها أن تأهيل الموارد البشرية هو في الواقع دفع بالمؤسسة نحو العالمية بما تقتضيه الأسواق العالمية من نوعية وفعالية وحركة في التسيير، نلاحظ أيضا أن المعهد الجزائري للبترول رغم أهميته البالغة في تكوين إطارات المؤسسة في المجالات البترولية، وحجمه التنظيمي الضخم، لكن لا نجد أي أثر على الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة، وإنما مجرد بنية صغيرة تابعة للمديرية التنسيقية للموارد البشرية.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

أما التنظيم في المدرسة الجزائرية للبترول بومرداس فيتم على النحو التالي: سبعة أقسام بيداغوجيا، وهي من الوظائف الأساسية بالنسبة للمدرسة، وقسم الوسائل العامة، ومصلحة الأمن وقسم المالية والإدارة الذي توجد فيه مصلحة الموارد البشرية وهو موقع تربصنا¹.

مراحل تطوير التكوين بالمعهد الجزائري العالي للبترول:

تطور المعهد الجزائري للبترول منذ تأسيسه عبر عدة دورات نلخصها فيما يلي:

1. تكوين التقنيين الساميين:

بحاسي مسعود. 1974 بأرزو. 1975 بعنابة. 1982 بسكيكة.

2. تكوين التقنيين الساميين المتخصصين:

2006 بمدرسة سكيكة ومدرسة وهران.

3. تكوين المهندسين:

1965 التكوين القصير المدى بدار البيضاء.

1971 التكوين الطويل المدى لمهندسين دولة مدته 5 سنوات.

1999 التكوين المتوسط المدى لمهندسين متخصصين مدته سنة.

4. تكوين ما بعد التخرج (مدرسة بومرداس):

1986 ماجستير في الغاز والبلاستيك.

1994 ماجستير في الجيولوجيا والكيمياء الصناعية.

2002 ماجستير في الاقتصاد البترولي.

2004 ماستر في HSE.

2005 ماستر في MBA.

2006 ماستر في الاتصال.

حصيلة التكوين بالأرقام لأكثر من 40 سنة في المعهد الجزائري العالي للبترول:

كون المعهد الجزائري للبترول إلى يومنا هذا عددا هاما من ذوي الكفاءات العالية في مختلف

التخصصات والعديد من الدول الشقيقة والصديقة وينقسم هذا التكوين إلى:

1. التكوين الأكاديمي وحصيلته (15393) من بينها:

¹ بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- ماجستير: 189.
- مهندسين متخصصين: 298.
- مهندسين دولة: 3247.
- تقنيين ساميين: 11659.
- 2. التكوين الخاص وحصيلته (4379) من بينها:
 - مهندسين تطبيقيين: 882.
 - تقنيين: 3300.
 - أعوان مؤهلين: 197.
- 3. مهام المعهد الجزائري العالي للبترول:
 - تتمثل مهام المعهد الجزائري العالي للبترول فيما يلي:
 - تكوين المهندسين المتخصصين والتقنيين الساميين.
 - التكوين الصناعي.
 - التكوين ما بعد التدرج.
 - البحث التطبيقي.
 - الخدمات، الاستشارات، الدراسات، التحليل والقيام بالخبرات.
 - دخل المعهد للبترول في سياسة الشراكة مع الجامعات والمعاهد لمختلف دول العالم حيث فتح عدة تخصصات فيما بعد التدرج (RGU-IFP-GTZ-IGT).
- 1.3. البحث:
 - إن البحث العلمي بالمعهد الجزائري العالي للبترول يتم عن طريق الأعمال والدراسات التطبيقية في إطار رسائل الماجستير أو مذكرات المهندسين المتخصصين في كل فروع السلسلة البترولية.
 - أما فيما يخص توجيه البحث بالمعهد محددة طبقا للمخطط الوطني للبحث واهتمامات قطاع الطاقة والمناجم، وهي مصنفة في محورين: الاكتشاف والاستغلال، تحويل وتثمين المحروقات وفروعهما.
- 2.3. التكوين المتواصل:
 - انطلاقا من سنة 1999 أعيد هيكلة نشاطات المعهد تحت كنف سوناطراك، من ثم بدأ التكوين المتواصل يتوجه إلى الأطر في قطاع الطاقة والمناجم.
 - لقد عرف هذا النمط من التكوين تقدما معتبرا بهدف تحسين المهارات والكفاءات المعينة.

4. المهام والتوجيهات الجديدة في المعهد الجزائري للبترول¹:

1.4. المهام الجديدة:

يؤمن المعهد الجزائري للبترول التكوين العلمي ذو مستوى عالمي وفق احتياجات الصناعة في المجالات التالية: المحروقات، نقل المحروقات، تسويق المحروقات، اقتصاد البترول، الهندسة والبيئة وتتمثل المهام في المعهد الجزائري للبترول في:

- التنظيم والتعميم في مجال التكوين المتخصصين (تقنيين ساميين، مهندسين متخصصين، PGS ماجستير، ماستر PHD، دكتوراه في مجال التقيب، الإنتاج، النقل، التحويل والاستخدام وتسويق المحروقات السائلة والغازية؛
- تكوين التقنيين والأعوان من أجل التسيير الحسن لمختلف تخصصات المعهد؛
- التكوين المتواصل عن طريق إعادة الهيكلة وتحسين مستوى الإطارات والتقنيين في النشاط في قطاع الطاقة؛
- البحث والتطوير في شتى المجالات؛
- تحسين الخدمة، الخبرة، الدراسات والتجارب في جميع المجالات.

أهداف الشركة:

- تتمثل في التكفل باحتياجات قطاع الطاقة والمناجم في مادة التعليم، التطوير، إعادة الهيكلة والأبحاث التطبيقية وتطابق التخصصات خاصة.
- تفعيل وتنظيم التكوين المتخصصين والشهادات (أعوان تطبيقيين تقنيين وتقنيين ساميين ومهندسين تطبيقيين، مهندسي دولة متخصصين في مختلف النشاطات في قطاع الطاقة والمناجم)؛
- إنشاء وحدات خدمات (تعليم، تحاليل وخبرات)؛
- تطوير الوثائق التقنية والعلمية؛
- المساهمة في تطبيق التكنولوجيات عن طريق تطوير البحوث التطبيقية في مجال الطاقة والمناجم؛
- إنشاء وتطوير التكوين عن بعد في مختلف النشاطات في قطاع الطاقة والمناجم؛
- التكيف بقطاع الطاقة والمناجم في إطار تهيئة وإنشاء وإيجاد مشاريع متكاملة؛
- التكوين العالي في مجال المحروقات؛

¹ اعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

- التكوين في مجال الصناعة عن طريق التطوير وإعادة هيكلة البحث العلمي والتقني في مجال التتقيب، الاستغلال، تحويل وتكرير المحروقات.

2.4. التوجيهات الجديدة:

- جمع التخصصات والتفاعل بقوة من أجل الوصول إلى المبتغى؛
 - تطوير مجالات التكوين لخدمة حاجيات المؤسسة؛
 - فتح تخصصات جديدة (اقتصاد البترول، البيئة، الهندسة)؛
 - تقوية وتوسيع الشراكة مع المؤسسات الوطنية والدولية.
- نظرا للتغيير الجاري خلال الأعوام الأخيرة (مظهر ومستحققات)، يضع المعهد وتحت رعاية سوناطراك سياسة وسيرورة اتساع تسمح له بإعادة تمحور أهدافه وتحديد وسائله وإمكانياته ترفع تجلياته، الاقتراب من تكوين ممتاز.

استبدال التكوين الحالي للمهندسين الطويل المدى بتكوين قصير المدى يتعلق الأمر بتكوين:

- مهندسين متخصصين ذوي مستوى عالي؛
- تدعيم وتوسيع برامج ما بعد الجامعة؛
- إعادة تنظيم التكوين الحالي؛
- تطوير التكوين الصناعي؛
- تطوير البحث التطبيقي؛
- وضع تعاونية حقيقية مع مختلف المؤسسات ذات التأهيل المماثل لتلبية طموحات القطاع؛
- المعهد الجزائري للبترول معهد ذوي مقومات متعددة لتحقيق أهدافه حدد المعهد الجزائري للبترول استراتيجية تكوين وبحث لكل مركبة من مركباته.

المدرسة العليا للبترول، الغاز والمناجم بومرداس تتكفل لتكوين مهندسين مختصين وباحثين في

مستوى عالي في مجالات البترول والغاز ومهامها تتمثل في:

- تكوين مهندسين؛
- التكوين الصناعي؛
- تكوين ما بعد التخرج.
- البحث التطبيقي.
- تقديم الخدمات، الاستشارة، الدراسات، التحليل والتقارير.

3.4. الهيكلية الجديدة في التكوين¹:

الانتقال من تكوين مهندسين دولة طويل المدى إلى تكوين مهندسين ابتداء من سنة 2000 وأكثر فعالية تتلاءم بصفة دقيقة مع احتياجات مؤسسات القطاع البترولي والغازي، ميادين التدريس تتماشى ومتطلبات القطاع البترولي والغازي للاكتشاف، الاستغلال والتحويل، الجيوفيزياء، الجيولوجيا، استغلال البترول، الغاز، المحركات والتطبيق عليها، البلاستيك الكيمياء والمحروقات الآليات، النقل، اقتصاد بترولي، هندسة البيئة، هندسة المواد البلاستيكية.

برامج التدريس تسطر من طرف مجلس علمي بالأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الحقيقية لقطاع الطاقة والمناجم.

مدرسة سكيكدة وأرزيو:

هذه المدارس المنشأة في المواقع الصناعية للبلاد سكيكدة في الشرق وأرزيو في الغرب أنشأت هذه المراكز لتسهيل العلاقات مع المهنة وتوفير للطلبة وسائل التكوين التطبيقي. مهامها²:

تتمثل في تكوين تقنيين ساميين، مهندسين تطبيقيين، تقنيين، التكوين الصناعي، تكوين أعوان التحكم.

■ التخصصات الموجودة في مركز سكيكدة:

وهي التكرير، البتروكيميا، الكيمياء الصناعية، إنتاج وتحويل البلاستيك، صيانة العتاد، الأمن والوقاية، الآليات البترولية، الكترو تقني، ميكانيك بترولية.

■ التخصصات الموجودة في مركز أرزيو:

استغلال الغاز (GNL-TDG) الميكانيك نقل، وتوزيع الغاز، التجهيز والأمن الصناعي والميكانيك.

■ ميادين اختصاصها:

هذه المراكز تقوم بتغطية النشاط القائم في مجال السلسلة البترولية والغازية بإضافة النشاطات المساعدة والمساندة لذلك.

هذه المراكز (سكيكدة أرزيو) هي المراكز التابعة للمعهد الجزائري للبترول على المستوى الوطني بإدماج المعهد الجزائري للبترول إلى سوناطراك.

¹ بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

² بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

المطلب الثالث: دائرة تطوير الموارد البشرية

دائرة تطوير الموارد البشرية يولي له المعهد الجزائري للبترول أهمية كبيرة وتتجلى أهميتها في المهام الموكلة إليها وهي كالتالي¹:

- تطبيق سياسات المؤسسة في ميدان الانتقاء، التوظيف، تسيير المسار المهني، التكوين والإشراف؛
 - إشباع حاجيات الهياكل من الأفراد الأكفاء والمحفرين؛
 - المساهمة في حل النزاعات الفردية والجماعية؛
 - مجانسة المواصفات وحجم مناصب العمل المتميزة والمشاركة مع القسم المرتبط بالهياكل المعنية؛
 - تحليل مناصب العمل؛
 - دراسة نماذج تطبيق النصوص التشريعية والقانونية في ميدان الموارد البشرية.
- تتكون دائرة تطوير الموارد البشرية من 03 مصالح هي:
- مصلحة تسيير المهن la gestion des carrières.
 - مصلحة التكوين la formation.
 - مصلحة التوظيف recrutement.

مصلحة التكوين:

إن المعهد الجزائري للبترول له خصوصيات واستثمارات هامة من حجم المهام المخصصة والمعقدة، ونظرا للأسباب البديهية في التنظيم، فإن مهنة التكوين هي موجودة على شكل مصلحة. وتتمثل مهام رئيس دائرة التكوين في تحديد عمليات التكوين، برمجتها، متابعتها وتقييمها وفقا للإطار الخاص بالطلبات الجديدة للمؤسسة.

ويعمل رئيس مصلحة التكوين على:

- المساهمة في تطبيق برنامج التكوين من قبل لجنة متابعة برنامج التكوين؛
- وضع الإطار التنظيمي لكل نشاط أو نوع من أنواع عمليات التكوين؛
- تحديد الإجراءات التي يتابعها الموظفون للاستفادة من التكوين؛
- مراقبة وترتيب عوامل التكوين المحققة؛
- إطلاع المسؤولين الإداريين بتطور عملية تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المحققة والصعوبات التي تمت مواجهتها في تحقيق عمليات التكوين.

¹ بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمديرية المركزية للبحث والتطوير بومرداس

المطلب الأول: تحليل الميزانية

أولاً: عرض الميزانية المالية لثلاث سنوات

1. الأصول:

جدول رقم (09): الميزانيات جانب الأصول لثلاث سنوات

الأصول	2016	2017	2018
أصول غير جارية			
تثبيتات معنوية	2 164 500.00	1 443 000.00	7 404 662.50
تثبيتات عينية	2 533 874 632.17	2 431 637 141.12	2 864 736 766.48
تثبيتات عينية أخرى	40 331 893.30	295 005 352.76	524 122 244.73
تثبيتات ممنوح امتيازها	67 352 927.03	78 741 710.64	81 272 559.21
تثبيتات الجاري إنجازها	-162 051 570.46	124 273 133.37	149 112 007.66
تثبيتات المالية الأخرى	-	-	-
ضرائب مؤجلة على الأصل	-	-	-
مجموع الأصول غير جارية	2 481 672 382.04	2 931 100 337.89	3 626 648 240.58
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	-	-	-
المواد الأولية واللوازم	-	-	-
تموينات أخرى	53 143 627.00	48 135 399.20	45 795 523.43
الموردون المدينون	-	207 458.00	-
الزبائن والحسابات المرتبطة بهم	80 405 817.60	209 339 995.31	277 565 925.69
العاملون والحسابات المرتبطة بهم	60 000.00	-	-
الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	3 757 798.03	-	-
مدينون مختلفون والدائنون المختلفون	1 970 300.00	220 000.00	327 880.70
الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقاً	1 388 521.21	7 710 194.42	8 153 949.13
البنوك المؤسسات المالية، و ما يمثلها	4 429 445.29	25 286 220.43	49 364 096.32
مجموع الأصول الجارية	145 155 509.13	290 899 267.36	759 805 706.07
مجموع الأصول	2 626 827 891.17	3 221 999 605.25	4 386 453 946.65

المصدر: من إعداد الطلبة نقلاً عن الوثائق الداخلية للمؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

2. الخصوم:

جدول رقم (10): الميزانيات جانب الخصوم لثلاث سنوات

2018	2017	2016	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة:
- 254 785 355.93 10 468 372,76 2 839 421 422,52	- 254 785 355.93 14 252279,92 1 932 920 512,70	- - - 1 658 352 320.44	راس المال والاحتياطات وما يماثلها المرحل من جديد نتيجة السنة المالية حسابات الارتباط بين الشركات في شكل مساهمة
2 849 889 795.28	2 201 958 148,55	1 658 352 320.44	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم الغير جارية:
400 156 104,15	- 362 143 537,35	- 356668405.68	المنتجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال المؤنات للأعباء -الخصوم غير جارية
400 156 104,15	362 143 537,35	356 668 405.68	مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية:
909 405 530,56 - 138 943 701.16 50 672100.33 37 304 843.17 - 81 872.00	480 212 811,39 - 104 372 552.61 39 561 154.88 33 637 082.64 - 114 317.83	429 059 071.43 - 116 952 404.16 37 355 345.42 28 407 898.21 - 32 445.83	الموردين والحسابات المرتبطة بهم الزبائن الدائنون- التسبيقات المستلمة العاملون والحسابات المرتبطة بهم الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة الدولة، والجماعات العمومية والهيئات الدولية و الحسابات الملحقة المجمع والشركاء المدينون المختلفون والدائنون المختلفون
1 136 408 047.22	657 897 919.35	611 807 165.05	مجموع الخصوم الجارية
4 386 453 946,65	3 221 999 605,25	2 626 827 891.17	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة نقلا عن الوثائق الداخلية للمؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

ثانيا: الانتقال من الميزانية المالية الى الميزانية المختصرة وتحليلها

جدول رقم (11): الميزانية المالية المختصرة للأصول لثلاث سنوات

2018		2017		2016		السنة الأصول
النسبة المئوية %	المبالغ	النسبة المئوية %	المبالغ	النسبة المئوية %	المبالغ	
90.97%	3 626 648 240.58	94.47%	2 931 100 337.89	94.4%	2 481 672 382.04	الأصول الثابتة
9.03%	759 805 706.07	5.53%	290 899 267.36	5.53%	145 155 509.13	الأصول المتداولة
1.04%	45 795 523.43	1.49%	48 135 399.20	2.02%	53 143 627.00	قيم الاستغلال
7.65%	335 411 851.8	3.75%	217 477 647.7	3.34%	140 726 063.8	قيم قابلة للتحقيق
0.34%	49 364 096.32	0.29%	25 286 220.43	0.17%	4 429 445.29	قيم جاهزة
100%	4 386 453 946.65	100%	3 221 999 605.25	100%	2 626 827 891.17	المجموع

جدول رقم (12): الميزانية المالية المختصرة للخصوم لثلاث سنوات

2018		2017		2016		السنة الخصوم
النسبة المئوية %	المبالغ	النسبة المئوية %	المبالغ	النسبة المئوية %	المبالغ	
74.09%	3 250 045 899	79.58%	2 564 101 685	76.71%	2 015 020 725	الأموال الدائمة
64.97%	2 849 889 795.28	68.34%	2 201 958 148.55	63.13%	1 658 352 320.44	الأموال الخاصة
9.12%	400 156 104.15	11.24%	362 143 537.35	13.58%	356 668 405.68	ديون طويلة الأجل
25.91%	1 136 408 047.22	20.42%	657 897 919.35	23.29%	611 807 165.05	الخصوم المتداولة
25.91%	1 136 408 047.22	20.42%	657 897 919.35	23.29%	611 807 165.05	ديون قصيرة الاجل تسبيقات بنكية
100%	4 386 453 946.65	100%	3 221 999 605.25	100%	2 626 827 891.17	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

الشكل رقم: 05 التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2016



المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

التعليق على النتائج المالية المختصرة لسنة 2016:

من خلال الميزانية المختصرة للمعهد الوطني للبترول خلال سنة 2016 والتمثيل البياني لها، نلاحظ اصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية، أما فيما يخص خصومها فان أموالها الخاصة تقدر ب 63.13% والخصوم الجارية تقدر ب 23.29% من مجموع خصومها أي أن المؤسسة تعتمد أكثر على الاموال الخاصة في تمويل اصولها.

الشكل رقم: 06 التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2017



المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

التعليق على النتائج المالية المختصرة لسنة 2017:

من خلال الميزانية المختصرة للمعهد الوطني للبترول خلال سنة 2017 والتمثيل البياني لها، نلاحظ اصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية وهي نفس النسبة للسنة الماضية، أما فيما يخص خصومها فان أموالها الخاصة تقدر ب 68.34% من مجموع خصومها هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع حسابات الارتباط

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

بين الشركات في شكل مساهمة، اما الخصوم الجارية فهي تمثل 20.42% انخفضت بالنسبة للسنة الماضية وهذا ما يؤكد اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة في تمويل أصولها.

الشكل رقم:07 التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2018



المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

التعليق على النتائج المالية المختصرة لسنة 2018:

من خلال الميزانية المختصرة للمعهد الوطني للبترول خلال سنة 2018 و التمثيل البياني لها، نلاحظ اصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية الا انها انخفضت مقارنة بالسنة الماضية و ذلك لاقتناء المؤسسة مجموعة من التثبيات الجاري إنجازها، اما فيما يخص خصومها فان أموالها الخاصة تقدر ب 64.97% فقد انخفضت بالنسبة للسنة الماضية اما الخصوم الجارية نجد ارتفاع بالنسبة 25.91% مقارنة بالسنة السابقة نتيجة ارتفاع الموردين والحسابات المرتبطة بهم، رغم هذا مازالت المؤسسة تعتمد على اموالها الخاصة في تمويل اصولها.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

المطلب الثاني: تحليل حساب النتائج

جدول رقم (13): عرض عام لجدول حساب النتائج للسنوات الثلاث

البيان	2016	2017	2018
مبيعات و منتجات ملحقة تغير المخزون من المنتجات العامة الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال المنتجات المالية الأخرى التنازلات على الإنتاج	3842 129 180.00	2455 857 351.84	250 8645 081.38
1- إنتاج السنة المالية	3842 129 180.00	2455 857 351.84	2508 645 081.38
مشتريات مستهلكة	86 266 195.60	74 601030.62	135 159 300.49
خدمات خارجية	832 688 163.63	739 499 550.31	711 600 382.08
خدمات خارجية أخرى	1 568 471 306.91	571 430 886.04	464 761 224 .14
2- استهلاكات السنة المالية	2 487 425 665	1385 531 466.97	1311 520 906.71
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	1 344703 513.86	1 070 325 884.87	1197 124 174.67
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم	909 349 951.54 6 195821.09	779 613 619.65 7603 856.82	876 605 073.70 9297 779 .31
4- إجمالي فائض الاستغلال	429 164 741.23	283 108 408.40	311 221 321.66
المنتجات التشغيلية الأخرى الأعباء التشغيلية الأخرى مخصصات الإهلاكات و الموقوفات و خسائر القيمة استرجاعات على الموقوفات و خسائر القيمة	16 783 332.59 6 054 675.43 335 877 815.43 41 455 644.33	16 783 332.57 6 054675.43 335 877 815.43 41 455 644.33	138 557 992.00 96 910 469.96 355 659 399.50 8 165 220.43
5- النتيجة التشغيلية	42 988 962.07	585 105.54-	5 374 664.63
المنتجات المالية الأعباء المالية	99 147.30 18 477 827.18	143.89 16 702 106.33	238 549.08 19 983 715.24
6- النتيجة المالية	18 378 679.88-	16 701 962.44-	- 19 745 166.16
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	24 610 282.19	17 287 067.98 -	14 370 501.53-
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية	24 610 282.19 4 072 783 482.67	31 539 347.90 2 514 096 472.65 2 499 844 192.73	24 838 874.29- 2 655 606 842.89 2 645 138470.13
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		14 252 279.92	10 468 372.76
عناصر غير عادية (منتجات) عناصر غير عادية (أعباء)			
9- النتيجة غير العادية			
10- صافي نتيجة السنة المالية	64 722 394.31	14 252 279.92	10 468 372.76

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

تحليل جدول حسابات النتائج:

1- القيمة المضافة

جدول رقم (14): حساب القيمة المضافة للسنوات الثلاث

السنوات	2016	2017	2018
القيمة المضافة	1 344 703 513.86	1 070 325 884.87	1 197 124 174.67

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)

التعليق: من البيان يظهر أن القيمة المضافة موجبة إلا أن انخفضت في سنة 2017 وهذا راجع لانخفاض مبيعات ومنتجات ملحقة، لكن تتزايد في 2018 ما يظهر أن الشركة يتحسن أدائها الاقتصادي ويدل على أن المؤسسة تتحكم أكثر في الاستهلاكات الوسطية في سنة 2018.

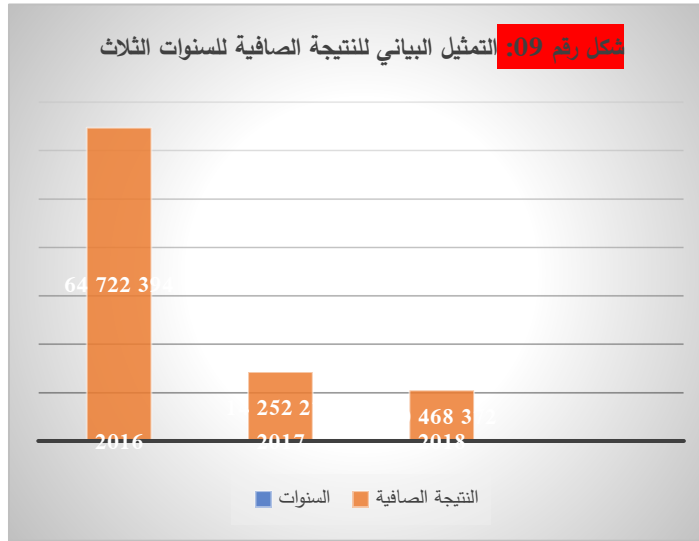
الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

1- النتيجة الصافية:

جدول رقم (15): حساب النتيجة الصافية للسنوات الثلاث

السنوات	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	64 722 394.31	14 252 279.92	10 468 372.76

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)

التعليق: نلاحظ انخفاض في النتيجة الصافية خلال السنوات المدروسة وهذا راجع الى حيازة استثمارات أي زيادة (المشتريات المستهلكة) وهذا ما نلاحظه خاصة في سنة 2018.

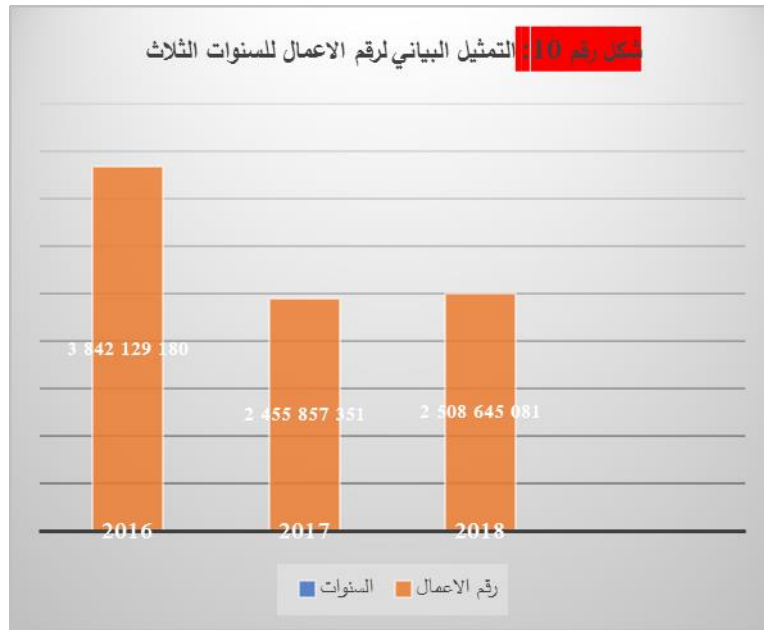
الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

2- تطور رقم الأعمال:

جدول رقم (16): حساب رقم الاعمال للسنوات الثلاث

السنوات	2013	2014	2015
رقم الأعمال	3842 129 180.00	2455 857 351.84	250 8645 081.38

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)

التعليق: عرفت قيمة رقم الأعمال انخفاض خلال سنة 2016 لكن استدركت الوضع في سنة 2018 وتزايدت جراء تحصيلات مالية قامت بها المؤسسة اتجاه زبائنها.

2- تحليل الفائض الإجمالي للاستغلال:

1.2. حساب الفائض الإجمالي للاستغلال

فائض إجمالي للاستغلال = القيمة المضافة - أعباء المستخدمين + ضرائب ورسوم

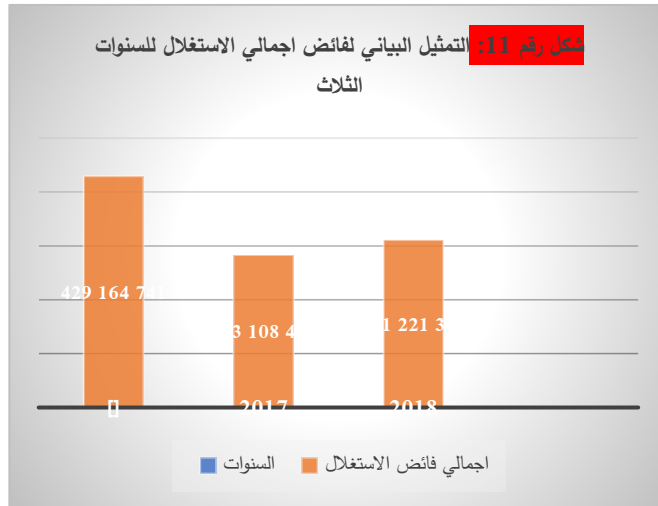
الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

2.2. تحليل الفائض الإجمالي للاستغلال:

جدول رقم (17): حساب الفائض الإجمالي للاستغلال للسنوات الثلاث

2018	2017	2016	
1197 124 174.67	1 070 325 884.87	1 344703 513.86	القيمة المضافة
876 605 073.70	779 613 619.65	909 349 951.5	أعباء المستخدمين
9297 779 .31	7603 856.82	6 195821.09	ضرائب ورسوم
311 221 321.66	283 108 408.40	429 164 741.23	فائض الاجمالي للاستغلال

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)

التعليق: نلاحظ ان اجمالي فائض الاستغلال قد عرف انخفاض في سنة 2017 مما يعني ان المؤسسة لم تكن لها القدرة على توزيع القيمة المضافة على كل من الدولة والمستخدمين خلال هذه السنة لكن استطاعت ان تستدرك الوضع في سنة 2018 اذ قفز اجمالي فائض الاستغلال قفزة كبيرة.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

المطلب الثالث: قياس قدرة التمويل الذاتي

حساب قدرة التمويل الذاتي بطريقتين:

طريقة 1: انطلاقا من اجمالي فائض الاستغلال

جدول رقم (18): قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

البيان	2016	2017	2017
اجمالي فائض الاستغلال	429 164 741.23	283 108 408.40	311 221 321.66
+ ح 75 ما عدا 752	46 052 455.92	16 783 332.59	138 557 992
+ ح 76 ما عدا 765 و 767	99 147.30	143.89	238 549.08
- ح 65 ما عدا 652	15 804 432.98	6 054 675.43	96 910 469.96
- ح 66 ما عدا 665 و 667	18 477 827.18	16 702 106.33	19 983 715.24
- الضرائب على النتائج			
قدرة التمويل الذاتي	359 144 565.4	308 674 451	357 962 551.8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)

الطريقة 2: انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية

جدول رقم (19): قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية للسنة المالية	64 722 394.31	14 252 279.92	10 468 372.76
+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	335 877 815.43	335 877 815.43	355 659 399.50
- الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	41 455 644.33	41 455 644.33	8 165 220.43
قدرة التمويل الذاتي	359 144 565.4	308 674 451	357 962 551.8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5, 6, 7)

التعليق: نستنتج ان المعهد له القدرة على التمويل الذاتي وهذا لان حجم الإيرادات أكبر من النفقات يعني

قدرة المؤسسة على تمويل تطورها واستدامتها دون اللجوء إلى الموارد الخارجية.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمعهد الوطني للبترول بومرداس

المطلب الاول: تقييم الاداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري باستخدام رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: التحليل بواسطة رأس المال العامل

إن مؤشر رأس المال العامل سيولة يحسب وفق منظورين:

1. منظور طويل الأجل : يعبر عن السيولة التي يمكن أن تولدها المؤسسة باستخدام العناصر طويلة الأجل من أصول وخصوم. حيث يكون من أعلى الميزانية.

2. منظور قصير الأجل: يعبر عن السيولة التي يمكن أن تولدها المؤسسة باستخدام العناصر قصيرة الأجل من أصول وخصوم، حيث يكون من أدنى الميزانية.

1. رأس المال العامل الدائم:

▪ رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة = (أموال خاصة + ديون طويلة الأجل) - تثبيات

▪ رأس المال العامل الدائم = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (20): رأس المال العامل الدائم للمعهد الوطني للبترول لبومرداس من اعلى لميزانية

السنة البيانات	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	2 015 020 726	2 564 101 685	3 250 045 899
الأصول الثابتة	2 481 672 382.04	2 931 100 337,89	3 626 648 240,58
رأس المال العامل الدائم	-466 651 656	-366 998 652	-376 602 341

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ ان رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الثلاث أي جزء من

الموجودات الثابتة تمول من الديون قصيرة الاجل، فبالنسبة لسنة 2018 جزء من الاستثمارات قدرها

341 602 376 ستمول بديون قصيرة الاجل اذ ان وجود ديون طويلة الاجل فهو مؤشر جيدا.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول لبومرداس IAP

جدول رقم (21): رأس المال العامل الدائم للمعهد الوطني للبترول لبومرداس من أسفل لميزانية

السنة	2016	2017	2018
البيانات			
الأصول الجارية	145 155 509.13	290 899 267.36	759 805 706.07
الخصوم الجارية	611 807 165.05	657 897 919.35	1 136 408 047.22
رأس المال العامل الدائم	-466 651 656	-366 998 652	-376 602 341

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ ان رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على ان الأصول الجارية للمؤسسة لا تغطي مجموع الديون قصيرة الاجل اد ان وجود ديون طويلة الاجل.

2. رأس المال العامل الخاص:

▪ رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة

جدول رقم (22): رأس مال العامل الخاص للمعهد الوطني للبترول لبومرداس

السنة	2016	2017	2018
البيانات			
الأموال الخاصة	1 658 352 320.44	2 201 958 148.55	2 849 889 795.28
الأصول الثابتة	2 481 672 382.04	2 931 100 337,89	3 626 648 240,58
رأس المال العامل الخاص	-823 320 062	-729 142 189	-776 758 445

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاث 2016 و2017، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تغطية جزء من أصولها المتداولة من الأموال الدائمة، كما انها بالنسبة لسنة 2018 تعتمد على ما قيمته **776 758 445** من الديون طويلة الاجل في تمويل جزء من الأصول الثابتة وهذا مؤشر جيد.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

رأس المال العامل الإجمالي:

▪ رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

▪ رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

جدول رقم (23): رأس مال العامل الاجمالي للمعهد الوطني للبترول لبومرداس

السنة	2016	2017	2018
البيانات			
مجموع الأصول	2 626 827 891.17	3 221 999 605.25	4 386 453 946.65
الأصول الثابتة	2 481 672 382.04	2 931 100 337.89	3 626 648 240.58
رأس المال العامل الإجمالي	145 155 509	290 899 268	759 805 706

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاثة وهو في تزايد نظرا لارتفاع قيمة القيم الجاهزة وهذا راجع لطبيعة نشاطها الخدماتي.

3. رأس المال العامل الأجنبي:

✓ رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

جدول رقم (24): رأس المال العامل الأجنبي.

السنة	2016	2017	2018
البيان			
ديون طويلة الأجل	356 668 405.68	362 143 537.35	2 849 889 795.28
ديون قصيرة الأجل	611 807 165.05	657 897 919.35	1 136 408 047.22
ر. م. ع الأجنبي	968 475 570.6	1 020 041 457	3 986 297 842

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة إلى سنة وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون طويلة الأجل.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

الفرع الثاني: التحليل بواسطة احتياجات رأس المال BFR

■ احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - متاحات) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات)

جدول (25): حساب احتياجات رأس المال العامل.

السنوات	2016	2017	2018
البيانات	المبالغ	المبالغ	المبالغ
أصول متداولة - متاحات	140 726 063.8	265 613 046.9	710 441 609
ديون قصيرة الأجل - تسبيقات	611 807 165.05	657 897 919.35	1 136 408 047.22
BFR	-471 081 101.2	-392 284 872.4	-425 966 438

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

التعليق: نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال السنوات الثلاثة، هذا يدل على أن احتياجات دورة الاستغلال أقل من موارد دورة الاستغلال، ويعني أن المؤسسة غطت كل احتياجاتها بواسطة الديون قصيرة الأجل. (دورة الاستغلال تتوفر على موارد التمويل "ديون قصيرة الأجل" كافية لتغطية احتياجات التمويل).

الفرع الثالث: التحليل بواسطة الخزينة TR

■ الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (26): حساب الخزينة.

السنة	2016	2017	2018
البيانات	المبالغ	المبالغ	المبالغ
FR	-466 651 656	-366 998 652	-376 602 341
BFR	-471 081 101.2	-392 284 872.4	-425 966 438
TR	4 429 445.2	25 286 220.4	49 364 097

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

التعليق: نلاحظ بالنسبة للخزينة أنها موجبة في الفترات (2016-2017-2018) هذا يبين أن المعهد

في توازن ويظهر هذا في السيولة المتواجدة في الخزينة.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

المطلب الثاني: تقييم الأداء عن طريق النسب المالية

النسب الهيكلية:

جدول رقم (27): حساب النسب الهيكلية:

2015	2014	2013	طريقة الحساب	النسبة
2018	2017	2016		
نسب هيكلية الأصول				
%82.68	%90.97	%94.47	الأصول الثابتة/مجموع الأصول X 100	نسبة الأصول الثابتة
%9.03	%5.53	%5.53	الأصول المتداولة/مجموع الأصول X 100	نسبة الأصول المتداولة
نسب هيكلية الخصوم				
%74.09	%79.58	%76.71	الاموال الدائمة/مجموع الخصوم X 100	نسبة الاموال الدائمة
%25.91	%20.42	%23.29	دق أ/مجموع الخصوم X 100	نسبة الديون قصيرة الاجل
نسب التمويل				
0.89	0.87	0.81	الاموال الدائمة/الاصول الثابتة X 100	نسبة التمويل الدائم
0.35	0.32	0.37	مجموع الديون/مجموع الأصول	نسبة تمويل خارجي
نسب الخزينة (السيولة)				
0.66	0.44	0.23	الأصول المتداولة/ دق أ X 100	نسبة السيولة العامة
0.33	0.36	0.23	(قيم جاهزة + قيم غير جاهزة) / دق أ X 100	نسبة السيولة المختصرة
0.0434	0.0384	0.0724	قيم جاهزة / دق أ X 100	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2, 3, 4)

التعليق:

1. نسبة هيكله الاصول:

1.1 الأصول غير الجارية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة هيكله الأصول تفوق 82% خلال السنوات الثلاث وهذا راجع لارتفاع الأصول غير لجارية وبالضبط التثبيات العينية والتثبيات الجاري انجازها.

2.1 الأصول الجارية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان هذه النسب منخفضة في السنوات الثلاث وهذا معناه ان المؤسسة لا تملك الأصول جارية كافية وهذا راجع لطبيعة نشاطها.

2. نسبة هيكله الخصوم:

1.2 نسبة هيكله الأموال الدائمة: نلاحظ ان نسبة الأموال الدائمة تفوق 74.09% خلال الثلاث سنوات الدراسة وهذا يعني ان المؤسسة تغطي أكثر من ثلثي نشاطها بالأموال الدائمة بينما تغطي ثلث المتبقي بالديون قصيرة الاجل.

2.2 نسبة هيكله نسبة الديون قصيرة الاجل: يبين الجدول أعلاه ان نسبة هيكله ديون قصيرة الأجل في المعهد الجزائري للبترول دراسة بومرداس تفوق 20% وهذا ما يفسر اعتماد المعهد على ما يقارب 75% من امواله الخاصة في تمويل نشاطاته.

3. نسبة هيكله التمويل الدائم:

1.3 نسبة التمويل الدائم: نلاحظ ان نسبة اقل من الواحد وهي تتراوح ما بين 0.81 و 0.89 وبالتالي فان المؤسسة لديها راس مال عامل سالب اذ ان لها ديون طويلة الاجل هذا يعني انها تمويل استثماراتها بأموالها الدائمة.

2.3 نسبة التمويل الخارجي: نلاحظ ان نسبة القدرة على التسديد اقل من الواحد خلال الثلاث سنوات يعني ان المؤسسة تستطيع تسديد ديونها بسهولة.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

4. نسب السيولة:

1.4 نسبة السيولة العامة: نسبة السيولة اقل من واحد أي ان الأصول الجارية لا تغطي الديون قصيرة الاجل، وهذا حسب النسب التي تظهر، هذا راجع لكون ان المؤسسة لا تعتمد فقط على استخدام ديون قصيرة الاجل.

2.4 نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ ان نسبة السيولة المختصرة اقل من الواحد وهذا راجع انخفاض القيم القابلة لتحقيق وخزينة الأصول مقارنة بديون قصيرة الاجل وبالتالي لا تغطي كليا هذه الديون لذلك يجب على المؤسسة اللجوء الى راس المال العامل لتغطية ديونها بواسطة حقوقها.

3.4 نسبة السيولة الفورية: نلاحظ ان نسبة السيولة انية في السنوات الثلاث اقل من الواحد حيث خزينة الأصول لا تغطي الديون قصيرة الاجل أي ان المؤسسة لا تملك سيولة فورية تمكنها من تغطية ديونها ومواجهة الحالات الطارئة.

5. نسب النشاط:

الجدول رقم (28): حساب نسب النشاط

البيان	2016	2017	2018
معدل دوران اجمالي الأصول = رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول	1.46	0.76	0.57
معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ÷ قسم الأصول الثابتة	1.55	0.84	0.69
معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة	26.47	8.44	3.30
معدل دوران الحقوق على الزبائن = ربع بالضريبة ÷ الحقوق على الزبائن	47.78	11.73	9.04
مدة التسديد = 360 يوم من الزبائن ÷ معدل دوران الحقوق على الزبائن	8 ايام	31 يوم	40 يوم
معدل دوران الموردين = المشتريات بالضرائب ÷ ديون الموردين	0.20	0.16	0.15
مدة التحصيل = 360 ÷ معدل دوران الموردين	1800 يوم	2250 يوم	2400 يوم

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2,3,4,5,6,7)

التعليق:

1.5. معدل دوران اجمالي الأصول

نلاحظ أن هذه النسبة منخفضة وفي تراجع من سنة الى أخرى، حيث أن كل 1 دج مستثمر في مجموع الأصول يولد 1.46 دج كرقم أعمال صافي سنة 2016 لينخفض الى 0.76 دج خلال سنة 2017، ليصل سنة 2018 الى 0.57 دج 2018 ويعود سبب هذا التراجع الى انخفاض رقم الأعمال الصافي الذي صاحبه ارتفاع في مجموع الأصول خلال فترة الدراسة.

2.5. معدل دوران الأصول الثابتة

نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في انخفاض مستمر من سنة الى أخرى إذ أن كل 1 دج مستثمر في الأصول الثابتة يولد 1.55 دج كرقم أعمال صافي خلال سنة 2016، لينخفض إلى 0.84 دج سنة 2017، ليصل سنة 2018 الى 0.69 دج وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض رقم الأعمال الصافي مقابل زيادة الأصول الثابتة، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على استغلال الأصول الثابتة بكفاءة.

3.5. معدل دوران الأصول المتداولة

نلاحظ أن هذه النسبة منخفضة وفي تراجع من سنة الى أخرى، حيث أن كل 1 دج مستثمر في مجموع الأصول يولد 26.47 دج كرقم أعمال صافي سنة 2016 لينخفض الى 8.44 دج خلال سنة 2017 ليصل سنة 2018 الى 3.30 دج ويعود سبب هذا التراجع الى انخفاض رقم الأعمال الصافي الذي صاحبه ارتفاع في مجموع الأصول خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها في توليد الإيرادات.

4.5. معدل دوران الزبائن والموردين:

شهد معدل دوران المدينين انخفاض في سنة 2018 ما قابله ارتفاع في مدة التحصيل للمعهد الجزائري للبتروك مما يضيع عليه فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء غير أن مدة التحصيل مرتبطة بنشاط المؤسسة كما أنها أقل من مدة التسديد وهو مؤشر جيد للمعهد. ونلاحظ ارتفاع معدل دوران الموردين للمعهد وفي المقابل انخفاض مدة التسديد وبقارنة هذه المدة مع مدة التحصيل فهي جيدة بحيث يملك المعهد الفترة الكافية للتسديد بعد تحصيل حقوقه.

المطلب الثالث: قياس المردودية:

من خلال هذا المطلب سنتطرق لحساب مردودية النشاط والمردودية المالية

1- مردودية النشاط:

نسبة هامش للاستغلال = نتيجة استغلال / رقم الأعمال

الهامش الصافي (الربحية) = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

الجدول رقم (29): حساب الربحية

2018	2017	2016	
0.13	0.12	0.11	الهامش الإجمالي للاستغلال
0.004	0.005	0.016	الهامش الصافي (الربحية)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 5,6,7)

التعليق:

النتيجة موجبة وفي تزايد من سنة الى أخرى وهذا راجع الى انخفاض في أعباء المستخدمين وخدمات الخارجية، هذا ما ينعكس على مردودية النشاط يعني بأن المؤسسة لها مردودية وقدرتها على التحكم في العناصر التي لها علاقة مع تكلفة مبيعاتها وعلى التحكم في جميع النفقات المتعلقة بالنشاط المعني.

2. المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم (30): حساب المردودية الاقتصادية

2016	2017	2016	
0.57	0.76	0.024	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2,3,4,5,6,7)

التعليق:

استعمال الوسائل أدى إلى تحقيق مردودية اقتصادية أي أن رؤوس الأموال المستثمرة حققت مساهمة لمحيط الاقتصادي للشركة.

المردودية المالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الفصل الثالث دراسة حالة المعهد الجزائري للبترول بومرداس IAP

الجدول رقم (31): حساب المردودية المالية

2018	2017	2016	
0.88	1.12	2.32	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 2,3,4,5,6,7)

التعليق:

نسبة المردودية المالية موجبة وهذا ما يعكس النتيجة الصافية الموجبة للدورات (2016-2017-2018) وهذا في صالح المساهمين، حيث استثمرت الشركة أموالها في السوق المالي بمعدل الفائدة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الجزء تطرقنا إلى عرض نبذة تاريخية للمعهد الجزائري للبترول لبومرداس، الهيكل التنظيمي، ودائرة تطوير الموارد البشرية

كما قمنا بدراسة الوضعية المالية للمعهد وفق طريقة التحليل المالي الساكن (الرأسي)، من خلال عرض الميزانية المالية، حسابات النتائج، وتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في راس المال العامل، احتياجات راس مال العامل والخزينة وكذا باستخدام النسب المالية ومن أهم النسب التي اعتمدنا عليها هي نسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية وقدرة التمويل الذاتي

وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلى أنها توجد بعض الاختلالات خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يحتم على مسيرها اتخاذ الإجراءات التصحيحية بالاعتماد على هذا التشخيص. لذلك تعتبر هذه المقاييس أكثر فعالية وذلك لقدرتها على تصوير الوضعية المالية للمؤسسة للمحلل المالي لمراجعة الانحرافات ولاتخاذ الإجراءات اللازمة بالاعتماد على إجراءات تصحيحية ووضع الخطة المناسبة التي تسير بالمؤسسة نحو تحقيق أهدافها المسطرة.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن "المعهد الجزائري للبترول بومرداس" هو عبارة عن فرع من فروع الشركة الأم سوناطراك، وأن مهمته هي إجراء التكوين، لذلك فهو يقوم بالتكوين ولا يهتم بالإنتاج والمبيعات وبالتالي لا يهدف لتحقيق الربح كما أنه لا يتمتع بالاستقلالية المالية عن الشركة الأم "سوناطراك" بل يعتبر تابعا لها خاصة من الناحية المالية.

الخاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية تبين لنا بوضوح أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أمراً ضرورياً وأساسياً يستطيع من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة لتحقيق الأهداف.

وفي بحثنا هذا اخترنا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، والتي تخص الجانب المالي للمؤسسة ألا وهو التحليل المالي الذي أصبح يكتسي أهمية كبيرة لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية في تقييم وقياس أداء المؤسسة وسلامة استمرارها في المستقبل، حيث تقوم المؤسسات والمراكز المتخصصة بإصدار تقارير دورية عن الحالة المالية تشمل مختلف القوائم والكشوفات المالية التي توفر بعض المعلومات للأطراف المهتمة كالمؤسسات المالية والمدخرين وغيرهم.

فالتحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيهه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة، واتخاذ القرارات لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي تحسين أداء المؤسسة.

وقد تم من خلال هذا البحث الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها (القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه).

إن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المحلل للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها على تجنبها وتقاديبها في المستقبل، لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية بالمؤسسة انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية، ولقد تطرقنا في مقدمة المذكرة للإشكالية التالية:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

نتائج اختبار الفرضيات:

ومن خلال دراستنا نقوم بالإجابة على الفرضيات المطروحة سابقاً وتوصلنا إلى مايلي:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر الفرضية صحيحة إلى حد بعيد، حيث التحليل المالي له دور كبير في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهو يمكن من كشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- **الفرضية الثانية:** تعتبر فرضية صحيحة إلى حد بعيد، حيث أن التحليل المالي يعتمد على مؤشرات التوازن المالي و مختلف النسب من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

- **الفرضية الثالثة:** تعتبر فرضية صحيحة كون تقييم الأداء المالي في المعهد الجزائري للبتترول (IAP) يتم من خلال التحليل المالي الذي له دور أساسي في تشخيص الوضعية المالية للمعهد الجزائري للبتترول (IAP).

نتائج الدراسة:

- إن التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة الاقتصادية للحصول على معلومات التي تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف المؤسسة.
- المؤسسة لا تسعى إلى تحقيق أرباح فهي تعتمد على الأموال التي تحولها الشركة الأم سوناطراك.
- رأس المال العامل سالب، وهذا ما يعني أن المؤسسة تعتمد على ديون قصيرة الاجل الا ان المؤسسة تمتلك ديون طويلة الاجل فهو مؤشر جيد.
- احتياجات رأس المال العامل سالب، وما يفسر وجود فائض من الموارد للمعهد الجزائري للبتترول (IAP)
- خزينة موجبة، هذا ما يدل على أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة لتحسين الخزينة.
- وجود توازن في السيولة، وهذا ما تم التوصل اليه من خلال نسب هيكلية الأصول الجارية.
- الأصول الغير الجارية تفوق الأصول الجارية وهذا ليس في صالح المؤسسة.
- عدم كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها في توليد الإيرادات.
- معدل دوران الأصول المتداولة أعلى من معدل دوران الأصول الثابتة، وعليه فان الخلل يكمن في ادارة الاصول الثابتة.
- القدرة على التمويل الذاتي دون اللجوء الى الموارد الخارجية.
- حسب نسب الربحية فان المعهد الجزائري للبتترول له مردودية والقدرة على التحكم بنفقاته.
- تحقيق مردودية من خلال الاستثمارات الموجودة لدى المعهد الجزائري للبتترول خلال فترة التحليل.
- تم التوصل الى ان وضع المؤسسة مقبولا نسبيا.

الاقتراحات:

- بناء على ما سبق ومن خلال دراسة الحالة التي قمنا بها على مستوى المعهد الجزائري للبتترول بومرداس، لاحظنا أنها تعاني من بعض الاختلالات التي من الاحسن أن تتم معالجتها لذا ارتأينا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التالية:
- القيام بعملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية وفي كل وظيفة على حدى سعيا لتحقيق الأداء الأمثل.
- معرفة الظواهر أو الأعراض التي تسبب التنبؤ ومحاولة تجنبها أو معالجتها.

- على المؤسسة أن تعمل على التقليل من مصاريفها أي استعمال أحسن الطرق بأقل تكاليف.
 - يتوجب على المؤسسة اتباع سياسات التي تؤدي الى زيادة رقم الأعمال أو التخفيض من بعض الموجودات أو القيام بكلامهما معا، وينبغي كذلك على المؤسسة تبني سياسة أكثر كفاءة لإدارة أصولها الثابتة.
 - خلق مصادر أخرى من أجل الرفع من القيمة المضافة للمعهد.
 - إدماج المعهد مع معهد آخر من معاهد سوناطراك قصد التخفيض من أعباء المستخدمين.
 - على المؤسسة استثمار الفائض المحقق في الخزينة لتقادي تعطيل الأموال وتحمل التكلفة.
 - التنازل عن التثبيات العينية الزائدة وزيادة الأصول المتداولة أي الدراسات والخدمات الجاري إنجازها
- افاق الدراسة:**

في الاخير يمكن القول أن تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن تكون لهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة مثل موضوع مساهمة التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، معوقات التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية، اليات التحكم في التحليل المالي و اهم الأساليب الحديثة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. ايمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في إدارة التحليل المالي، دار البداية، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007.
2. أمين أحمد السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دار الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2007.
3. أحمد صالح عطية، مشاكل المراجعة في أسواق الأموال، دار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2003.
4. أسعد حميد العلي، الاسس العلمية التطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2012.
5. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات العمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، 2000.
6. أبو الفتوح على فضالة، " التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة السادسة 1999.
7. توفيق محمد عبد الحسن، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الأداء، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
8. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987.
9. حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار الأوطان للنشر، الجزائر، طبعة الثانية، 2011.
10. سعد غالب ياسين وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
11. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، شركة بوداود للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
12. صادق الحسني، دراسة معاصرة في الأصول العامة وتطبيقاتها، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، سنة 1998.

13. عبد الحليم كراجيه، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (اسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2000.
14. عدنان التايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2008.
15. عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن الطبعة الأولى، 2015.
16. علي خلف عبد لله ووليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
17. فلاح حسن الحسيني والدوري مؤيد عبد الرحمن، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.
18. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، دار النشر والتوزيع رام الله، فلسطين، الطبعة، 2008.
19. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
20. محمد صالح الحناوي، التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2005.
21. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء للنشر، البويرة، الجزائر، الطبعة الاولى، 2010.
22. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الأردن، الطبعة الاولى، 2006.
23. محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الاداء المالي وأثره على عوائد الأسهم الشركات)، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
24. محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية جامعة الملك، دار عالم الفؤاد للنشر والتوزيع، مملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، 1999.
25. محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2016.
26. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الاولى، 1999.

27. هشام حسن، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين الشمس، القاهرة، الطبعة الاولى، 1980.

ثانيا: المجلات والدوريات

1. إلهام يحيوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية (دراسة ميدانية بشركة الأسمنت)، مجلة الباحث، المجلد 2007، العدد الخامس.
2. شيخ داوي، تحليل الأسس النظرية مفهوم الأداء، مجلة الباحث، المجلد 2010، العدد 7.
3. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 2001، العدد الأول.
4. عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل المالي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2.

ثالثا: المذكرات، الرسائل، والاطروحات

1. بلعطار زوليخة، أثر ادراج الشركات في البورصة على أدائها المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2014-2015.
2. زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
3. عبد الغني دادان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج الاندار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
4. عالق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، شعبة علوم تسيير، كلية علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2014-2015.
5. لزعر محمد سامي، التحليل لمالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2011-2012.
6. مراد حمزة، رابحي أحمد، دور التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة الأعمال، كلية التسيير للجزائر، 2010-2011.

7. معوج بلال، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2015-2016.
8. مشعل جيز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط الكويت، 2011-2010.
9. نفيسة حجاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

ثالثا: القوانين والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009.

رابعا: محاضرات ومطبوعات

1. الطيف عبد الكريم، محاضرات التحليل المالي المتقدم، قسم علوم التسيير، السنة الثانية ماستر، جامعة بومرداس، 2014-2015، ص 21.
2. إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 148.
3. عبد الحفيظ الأرقم، مطبوعة جامعية التحليل المالي، مالية ومحاسبة، الثانية ماستر، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 34.

المراجع باللغة الفرنسية

Les livres:

1. Bétrice et Francis grand Guillot, **Analyse financière les outils diagnostic financier**, Gualino éditeur, Paris ,8eme édition, 2007, p 11.
2. Bernard Martory, **Contrôle de gestion social**, librairie Vuibert, Paris,9ème edition, 2018, P236.
3. Chiha.k, **Finance d'entreprise approche stratégique**, Édition Houma, Alger, 3ème edition, 2009, p 92.

4. Chantal Buissart M.Benkaci, **Analyse financière**, BERTI Edition, Alger, Algérie, 5 éme edition, 2011, p 47.
5. Marcel Laflamme, **Le management approche systématique**, Gaétan Morin éditeur, Canada, 3èd, 1981, p 356.
6. Stéphan Brun, **IAS/IFRS : Les Normes internationales d'information financière**, Editeur Gualino, Paris, , 1ère edition 2006, P 204.

الملاحق

الملحق رقم (1) : الهيكل التنظيمي للمعهد الجزائري للبترول بومرداس

سوناطراك



sonatrach

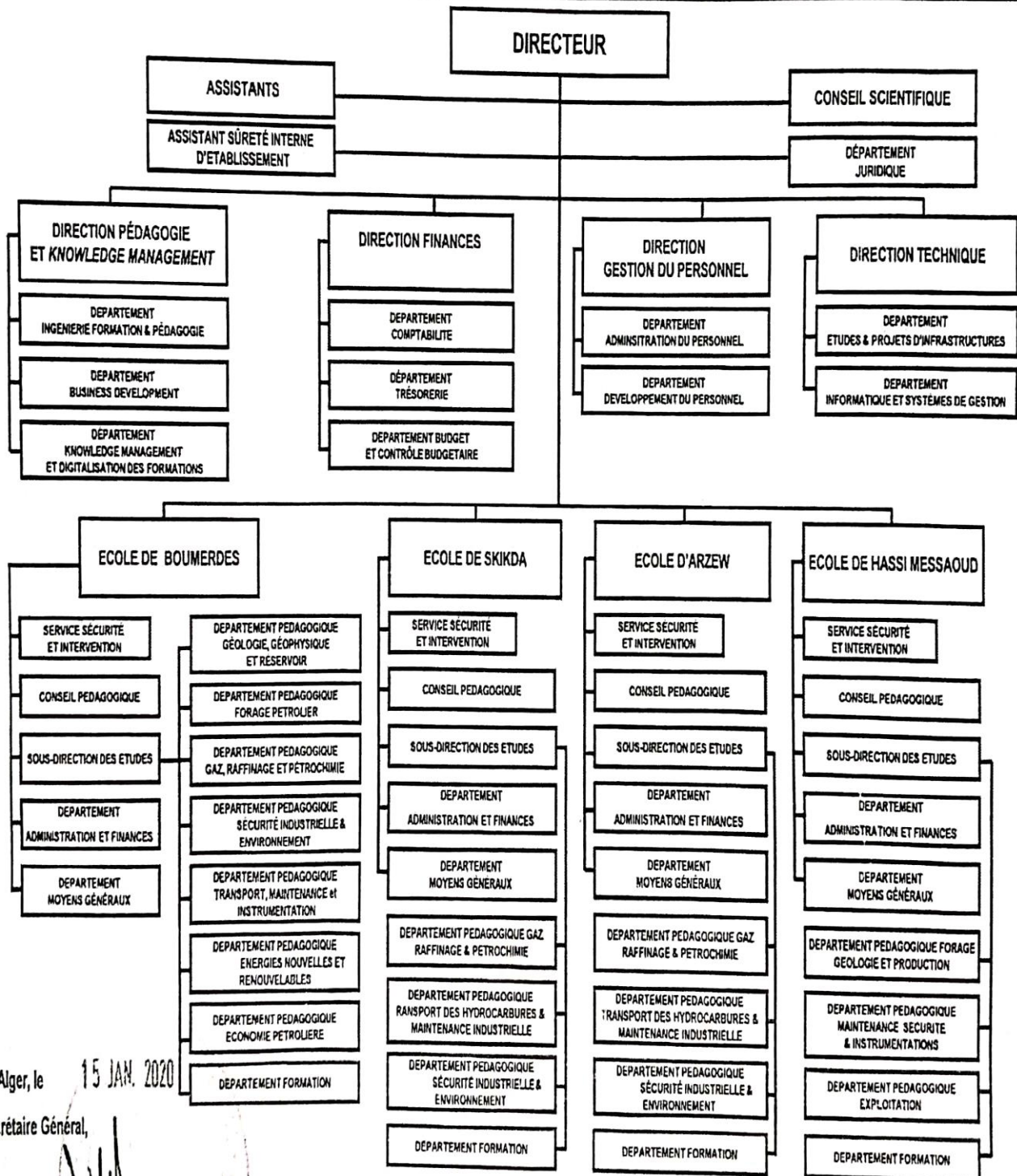
N°002 / SG

Classement : 001.106.1

Référence : SG/IAP. A-001 (R1)

Page : 1 de 15

ORGANIGRAMME DE L'INSTITUT
ALGERIEN DU PETROLE / SG



Fait à Alger, le 15 JAN. 2020

Le Secrétaire Général,

R. SI MOHAMED

الملحق رقم (2): الميزانية المالية للمعهد الجزائري للبتروك بومرداس (IAP) سنة 2016

سونا تراك

SONATRACH s.p.a

Edité le : 15 03 2021 14:48

sonatrach

UNITE 0060 INSTITUT ALGERIEN DU PETROLE

BILAN

Exercice 2016 (Edition définitive)

Par : IS0060

Exercice 2016 (Edition définitive)									
ACTIF					PASSIF				
REF	RUBRIQUE	N Brut	N Amon-Prov	N Net	N-I Net	REF	RUBRIQUE	N Net	N-I Net
	ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES		
20	Immobilisations incorporelles	807 510 822,23	805 346 322,23	2 164 500,00		10	Capital, réserves et assimilés		
21	Immobilisations corporelles	7 736 605 960,96	5 202 731 328,79	2 533 874 632,17	2 509 963 387,33	11	Report à nouveau		-5 693 956,97
22	Immobilisations en concession					12	Résultat de l'exercice		64 722 394,31
24	Equip Fixes & Complexes/Production					18	Comptes de liaison	1 658 352 320,44	1 445 257 387,05
23	Immobilisations en-cours	40 331 893,30		40 331 893,30	72 980 614,60		TOTAL CAPITAUX PROPRES	1 658 352 320,44	1 504 286 724,39
26	Participations et créances rattachées à des participations						PASSIF NON COURANT		
27	Autres immobilisations financières	67 352 927,03		67 352 927,03	370 000,00	13	IDP, SUB. Recues, Prod & Charges DIFF		
	Total immobilisations	8 651 801 603,52	6 008 077 651,02	2 643 723 952,50	2 583 314 001,93	14	Provisions réglementées		
133	Impôts différés actifs	-162 051 570,46		-162 051 570,46	-137 441 288,27	15	Provisions pour charges	356 668 405,68	451 323 337,18
	TOTAL ACTIF NON COURANT	8 489 750 033,06	6 008 077 651,02	2 481 672 382,04	2 445 872 713,66	16	Emprunts et dettes assimilées		
	ACTIF COURANT					17	Dettes rattachées à des participations		
	Stock et en-cours	53 143 627,00		53 143 627,00	57 572 307,87	229	Droits du concédant		
30	Stocks de marchandises					269	Versement restant à effectuer S/Times		
31	Matières premières et fournitures					275	Versement restant à effectuer sur titre immobilisé		
32	Autres approvisionnements	53 143 627,00		53 143 627,00	57 572 307,87		TOTAL PASSIF NON COURANT	356 668 405,68	451 323 337,18
33	En cours de production de biens						Dettes et emplois assimilés	611 807 165,05	577 595 812,01
34	En cours de production de services					40	Fournisseurs et comptes rattachés	429 059 071,43	401 579 493,02
35	Stocks de produits					419	Clients créditeurs, avances, RRR...		
36	Stocks provenant d'immobilisations					42	Personnel et comptes rattachés	116 952 404,16	135 067 327,18
37	Stocks à l'extérieur					43	Organismes sociaux et comptes rattachés	37 355 345,42	30 216 429,99
38	Achats stockés					44	Etat collectivités publiques	28 407 898,21	10 732 561,82
	Créances et emplois assimilés	97 592 436,94		97 592 436,94	17 078 806,44		Organismes internationaux et comptes rattachés		
409	Fournisseurs et comptes rattachés					45	Groupe et Associés		
41	Clients et comptes rattachés	80 405 817,60		80 405 817,60	16 760 479,04	46	Créditeurs divers	32 445,83	
42	Personnel et comptes rattachés	60 000,00		60 000,00		47	Comptes Transitoires/Attente		
43	Organismes sociaux et comptes rattachés	3 757 798,03		3 757 798,03		48	Charges ou produits constatés d'avances et provisions		
44	Etat collectivités publiques						Disponibilités et assimilés		
45	Organismes internationaux et comptes rattachés					50	Valeurs mobilières de placement		
46	Groupe et associés					51	Banques, Etab. Financiers. & assimilés		
47	Debiteurs divers	1 970 300,00		1 970 300,00		52	Instruments financiers dérivés		
48	Comptes Transitoires/Attente					53	Caisse		
49	Charges ou produits constatés d'avance et provisions	1 388 521,21		1 388 521,21	297 597,44	54	Regie d'avances et accreditifs		
	Disponibilités et assimilés	4 429 445,29		4 429 445,29	12 682 755,61	58	Virements internes		
50	Valeurs mobilières de placement						TOTAL ACTIF COURANT	145 155 599,33	0,00
51	Banques, Etab. financiers & assimilés	4 429 445,29		4 429 445,29	12 682 755,61		TOTAL PASSIF COURANT	611 807 165,05	577 595 812,01
52	Instruments financiers dérivés						TOTAL PASSIF	2 626 827 891,17	2 533 205 873,58
53	Caisse	0,00		0,00					
54	Regie d'avances et accreditifs								
58	Virements internes								
	TOTAL ACTIF	8 634 905 542,19	6 008 077 651,02	2 626 827 891,17	2 533 205 873,58				

Contrôle équilibre Actif ; Passif >>> 0,00 0,00

الملحق رقم (3): الميزانية المالية للمعهد الجزائري للبترول بومرداس (IAP) سنة 2017

SONATRACH S.p.A

Edité le : 15/03/2021 14:48

UNITE : 0060 / INSTITUT ALGERIEN DU PETROLE

BILAN

Exercice 2017 (Edition définitive)

Par : ls0060

Exercice 2017 (Edition définitive)									
ACTIF					PASSIF				
REF	RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	REF	RUBRIQUE	N Net	N-1 Net
	ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES		
20	Immobilisations incorporelles	46 488 523,18	45 045 523,18	1 443 000,00	2 164 500,00				
21	Immobilisations corporelles	7 696 961 633,82	5 265 324 482,70	2 431 637 141,12	2 533 874 632,17	10	Capital, réserves et assimilés		
22	Immobilisations en concession					11	Report à nouveau	254 785 355,93	
24	Equip. Fixes & Complexes/Production					12	Résultat de l'exercice	14 252 279,92	
23	Immobilisations en-cours	335 337 246,06	40 331 893,30	295 005 352,76	40 331 893,30	18	Comptes de liaison	1 932 920 512,70	1 658 352 320,44
26	Participations et créances rattachées à des participations						TOTAL CAPITAUX PROPRES	2 201 958 148,55	1 658 352 320,44
27	Autres immobilisations financières	78 741 710,64		78 741 710,64	67 352 927,03		PASSIF NON COURANT		
	Total Immobilisations	8 157 529 103,70	5 350 701 899,18	2 806 827 204,52	2 643 723 952,50	13	IDP.SUB. Recues,Prod & Charges DIFF		
133	Impôts différés actifs	124 273 133,37		124 273 133,37	-162 051 570,46	14	Provisions réglementées		
	TOTAL ACTIF NON COURANT	8 281 802 237,07	5 350 701 899,18	2 931 100 337,89	2 481 672 382,04	15	Provisions pour charges	362 143 537,35	356 668 405,68
	ACTIF COURANT					16	Emprunts et dettes assimilées		
	Stock et en-cours	48 135 399,20		48 135 399,20	53 143 627,00	17	Dettes rattachées à des participations		
30	Stocks de marchandises					229	Droits du concédant		
31	Matières premières et fournitures					269	Versement restant à effectuer S/Titres		
32	Autres approvisionnements	48 135 399,20		48 135 399,20	53 143 627,00	279	Versement restant à effectuer sur titre immobilisé		
33	En cours de production de biens						TOTAL PASSIF NON COURANT	362 143 537,35	356 668 405,68
34	En cours de production de services						Dettes et emplois assimilés	657 897 919,35	611 807 165,05
35	Stocks de produits					40	Fournisseurs et comptes rattachés	460 212 811,39	429 059 071,43
36	Stocks provenant d'immobilisations					419	Clients créditeurs, avances, RRR...		
37	Stocks à l'extérieur					42	Personnel et comptes rattachés	104 372 552,61	116 952 404,16
38	Achats stockés					43	Organismes sociaux et comptes rattachés	39 561 154,88	37 355 345,42
	Créances et emplois assimilés	217 477 647,73		217 477 647,73	87 582 436,84	44	Etat collectivités publiques	33 637 082,64	28 407 898,21
109	Fournisseurs et comptes rattachés	207 458,00		207 458,00	80 405 817,60		Organismes internationaux et comptes rattachés		
41	Clients et comptes rattachés	209 339 995,31		209 339 995,31	80 405 817,60	45	Groupe et Associés		
42	Personnel et comptes rattachés				60 000,00	46	Créditeurs divers	114 317,83	32 445,83
43	Organismes sociaux & comptes rattachés				3 757 798,03	47	Comptes Transitoires/Attente		
44	Etats collectivités publiques					48	Charges ou produits constatés d'avances et provisions		
45	Organismes internationaux et comptes rattachés						Disponibilités et assimilés		
46	Groupe et associés					50	Valeurs mobilières de placement		
47	Débiteurs divers	220 000,00		220 000,00	1 970 300,00	51	Banques, Etab. Financiers. & assimilés		
48	Comptes Transitoires/ Attente					52	Instruments financiers dérivés		
49	Charges ou produits constatés d'avance et provisions	7 710 194,42		7 710 194,42	1 388 521,21	53	Caisses		
	Disponibilités et assimilés	25 286 220,43		25 286 220,43	4 429 445,29	54	Regie d'avances et accreditifs		
50	Valeurs mobilières de placement					58	Virements internes		
51	Banques, Etab. financiers & assimilés	25 286 220,43		25 286 220,43	4 429 445,29		TOTAL PASSIF COURANT	657 897 919,35	611 807 165,05
52	Instruments financiers dérivés						TOTAL PASSIF	3 221 909 605,25	2 626 827 891,17
53	Caisses	0,00							
54	Regie d'avances et accreditifs								
58	Virements internes								
	TOTAL ACTIF COURANT	290 899 267,36	0,00	290 899 267,36	145 155 509,13				
	TOTAL ACTIF	8 572 701 504,43	5 350 701 899,18	3 221 999 605,25	2 626 827 891,17				

Contrôle équilibre Actif : Passif >>>

0,00

0,00

الملحق رقم (4): الميزانية المالية للمعهد الجزائري للبتترول بومرداس (IAP) سنة 2018

سوناتراك

SONATRACH s.p.a

Edité le : 15-03-2021 14-49

UNITÉ : 0060 / INSTITUT ALGERIEN DU PETROLE

BILAN

Par : IS0060

sonatrach

Exercice 2018 (Edition définitive)

ACTIF					PASSIF		
RFF	RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	REF	RUBRIQUE
	ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES
20	Immobilisations incorporelles	41 955 941,17	34 551 278,67	7 404 662,50	1 443 000,00	10	Capital, réserves et assimilés
21	Immobilisations corporelles	8 055 550 291,21	5 190 813 524,73	2 864 736 766,48	2 431 637 141,12	11	Report à nouveau
22	Immobilisations en concession						254 785 355,93
24	Equip Fixes & Complexes/Production					12	Résultat de l'exercice
23	Immobilisations en-cours	564 454 138,03	40 331 893,30	524 122 244,73	295 005 352,70		10 468 372,76
26	Participations et créances rattachées à des participations					18	Comptes de liaison
27	Autres immobilisations financières	81 272 559,21		81 272 559,21	78 741 710,64		2 839 421 422,52
	Total immobilisations	8 743 232 929,62	5 265 696 696,70	3 477 536 232,92	2 806 827 204,57		1 932 920 512,70
133	Impôts différés actifs	149 112 007,66		149 112 007,66	124 273 133,37		TOTAL CAPITAUX PROPRES
	TOTAL ACTIF NON COURANT	8 892 344 937,28	5 265 696 696,70	3 626 648 240,58	2 931 100 337,89		2 849 889 795,28
	ACTIF COURANT						2 201 958 148,55
	Stock et en-cours	45 795 523,43		45 795 523,43	48 135 399,20		PASSIF NON COURANT
30	Stocks de marchandises					13	IDP, SUB Recues Prod & Charges DIFF
31	Matières premières et fournitures					14	Provisions réglementées
32	Autres approvisionnements	45 795 523,43		45 795 523,43	48 135 399,20	15	Provisions pour charges
33	En cours de production de biens					16	Emprunts et dettes assimilées
34	En cours de production de services					17	Dettes rattachées à des participations
35	Stocks de produits					229	Droits du concédant
36	Stocks provenant d'immobilisations					269	Versement restant à effectuer S/Titres
37	Stocks à l'extérieur					279	Versement restant à effectuer sur titre immobilisé
38	Achats stockés						TOTAL PASSIF NON COURANT
	Créances et emplois assimilés	670 479 663,42	5 833 577,10	664 646 086,32	217 477 647,77		400 156 104,15
40	Fournisseurs et comptes rattachés				207 455,95		362 143 537,35
41	Clients et comptes rattachés	283 399 502,79	5 833 577,10	277 565 925,69	209 339 995,13		Dettes et emplois assimilés
42	Personnel et comptes rattachés					40	Fournisseurs et comptes rattachés
43	Organismes sociaux et comptes rattachés					41	Clients créditeurs, avances, RRR...
44	Etats collectivités publiques	378 598 330,80		378 598 330,80		42	Personnel et comptes rattachés
	Organismes internationaux et comptes rattachés					43	Organismes sociaux et comptes rattachés
45	Groupe et associés					44	Etat collectivités publiques
46	Débiteurs divers	327 880,70		327 880,70	220 000,00		Organismes internationaux et comptes rattachés
47	Comptes Transitoires/Attente					45	Groupe et Associés
48	Charges ou produits constatés d'avance et provisions	8 153 949,13		8 153 949,13	7 710 194,47	46	Créditeurs divers
	Disponibilités et assimilés	49 364 096,32		49 364 096,32	25 286 220,43	47	Comptes Transitoires/Attente
50	Valeurs mobilières de placement					48	Charges ou produits constatés d'avances et provisions
51	Banques, Etab. financiers & assimilés	49 364 096,32		49 364 096,32	25 286 220,43		Disponibilités et assimilés
52	Instruments financiers dérivés					50	Valeurs mobilières de placement
53	Caisse	0,00				51	Banques, Etab. Financiers. & assimilés
54	Regie d'avances et accreditifs					52	Instruments financiers dérivés
58	Virements Internes					53	Caisse
	TOTAL ACTIF COURANT	765 639 283,17	5 833 577,10	759 805 706,07	290 899 267,36	54	Regie d'avances et accreditifs
	TOTAL ACTIF	9 657 984 220,45	5 271 530 273,80	4 386 453 946,65	3 221 999 605,25	58	Virements Internes
							TOTAL PASSIF COURANT
							1 136 408 047,22
							657 897 919,35
							TOTAL PASSIF
							4 386 453 946,65
							3 221 999 605,25

Contrôle équilibre Actif & Passif >>>

0,00

0,00

الملحق رقم (5) جدول حسابات النتائج للمعهد الجزائري للبترول بومرداس (IAP) سنة 2016

بومرداس

SONATRACH

(Edition Définitive)

DATE LE 15/02/2017

SONATRACH s.p.a

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EN DINARS

UNITE	INSTITUT ALGERIEN DU PETROLE	0040	31 DECEMBRE 2016					
COTE	DESIGNATION		EXTERNES	N INTERNES	TOTAL	EXTERNES	N-1 INTERNES	TOTAL
70	Ventes et produits annexes		43 903 420,00	3 748 225 360,00	3 832 129 180,00	30 953 000,00	3 473 503 746,78	3 504 457 346,78
72	Productions stockées ou destockées							
73	Productions immobilisées							
74	Subventions d'exploitation							
	I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		43 903 420,00	3 748 225 360,00	3 832 129 180,00	30 953 000,00	3 473 503 746,78	3 504 457 346,78
60	Actuaires consommés		86 133 903,00	132 210,00	86 266 113,00	64 087 439,34		64 087 439,34
61	Services extérieurs		632 688 613,61		632 688 143,63	940 731 410,92		640 731 410,92
62	Autres services extérieurs		372 143 972,38	1 196 307 334,53	1 568 451 306,91	1 252 801 131,37	6 248 606,80	1 259 049 738,17
	II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 290 966 121,61	1 196 439 544,53	2 487 425 666,14	2 157 679 981,63	6 248 606,80	2 163 928 588,43
	III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 1 247 062 701,61	2 551 785 815,47	1 344 723 513,86	- 2 126 726 381,63	3 467 255 139,98	1 340 528 758,15
63	Charges de personnel		909 342 951,54		909 342 951,54	890 684 352,33		890 684 352,33
64	Impôts, taxes et versements assimilés		6 195 821,09		6 195 821,09	22 111 018,75		22 111 018,75
	IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 2 122 621 074,24	2 551 785 815,47	429 164 741,23	- 3 039 521 752,71	3 467 255 139,98	427 123 387,27
75	Autres produits opérationnels		46 052 455,92		46 052 455,92	21 351 805,97		21 351 805,97
65	Autres charges opérationnels		15 532 032,98	271 400,00	15 803 432,98	9 089 725,81		9 089 725,81
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		610 926 501,55		610 926 501,55	423 921 340,96		423 921 340,96
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions		194 502 699,45		194 502 699,45	148 672 865,08		148 672 865,08
	V. RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 540 525 453,40	2 551 514 415,47	42 988 962,07	- 3 302 508 388,43	3 467 255 139,98	164 746 751,55
76	Produits financiers		99 147,30		99 147,30	193,38		193,38
66	Charges financières		18 477 827,18		18 477 827,18	74 941 452,35		74 941 452,35
	VI. RESULTAT FINANCIER		- 18 378 679,88		- 18 378 679,88	- 74 941 258,97		- 74 941 258,97
	VII. RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V+VI)		- 2 526 904 133,28	2 551 514 415,47	24 610 282,19	- 3 377 449 647,40	3 467 255 139,98	89 805 492,58
695-9	Impôts exigibles sur résultats ordinaires					- 25 083 058,27		- 25 083 058,27
692-3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires		24 610 282,19		24 610 282,19			
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (e)		324 558 152,67	3 748 225 360,00	4 072 783 482,67	200 978 464,43	3 473 503 746,78	3 674 482 211,21
	- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)		- 2 876 072 538,14	1 196 710 944,53	- 1 072 783 482,67	- 3 402 511 210,10	6 248 606,80	- 3 400 750 815,00
	VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (e-d)		- 2 551 514 415,47	2 551 514 415,47	- 2 551 514 415,47	- 3 402 532 745,67	3 467 255 139,98	64 722 394,31
77	Eléments extraordinaires (produits)							
67	Eléments extraordinaires (charges)							
	IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE							
	X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 551 514 415,47	2 551 514 415,47	- 2 551 514 415,47	- 3 402 532 745,67	3 467 255 139,98	64 722 394,31

الملحق رقم (6) جدول حسابات النتائج للمعهد الجزائري للبترول بومرداس (IAP) سنة 2017

سوناتراش



sonatrach IAP

(Edition Définitive)

EDITE LE: 15/03/21 14:56:14

SONATRACH s.p.a

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EN DINARS

UNITE	INSTITUT ALGERIEN DU PETROLE	0060	31 DECEMBRE 2017					
Cpte	DESIGNATION		N			N-1		
			EXTERNES	INTERNES	TOTAL	EXTERNES	INTERNES	TOTAL
70	Ventes et produits annexes		208 837 887,50	2 247 019 464,34	2 455 857 351,84	83 903 820,00	3 748 225 360,00	3 832 129 180,00
72	Production stockée ou destockée							
73	Production immobilisée							
74	Subventions d'exploitation							
	I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		208 837 887,50	2 247 019 464,34	2 455 857 351,84	83 903 820,00	3 748 225 360,00	3 832 129 180,00
60	Achats consommés		74 601 030,62		74 601 030,62	86 133 985,60	132 210,00	86 266 195,60
61	Services extérieurs		738 320 670,31	1 268 880,00	739 499 550,31	832 688 163,63		832 688 163,63
62	Autres services extérieurs		400 403 852,09	171 027 033,95	571 430 886,04	372 163 972,38	1 196 307 334,53	1 568 471 306,91
	II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 213 225 553,02	172 295 913,95	1 385 531 466,97	1 290 986 121,61	1 196 439 544,53	2 487 425 666,14
	III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 1 004 397 665,52	2 074 723 550,39	1 070 325 884,87	- 1 207 082 301,61	2 551 785 815,47	1 344 703 513,86
63	Charges de personnel		779 613 619,65		779 613 619,65	909 342 951,54		909 342 951,54
64	Impôts, taxes et versements assimilés		7 603 856,82		7 603 856,82	6 195 821,07		6 195 821,07
	IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 791 615 141,99	2 074 723 550,39	283 108 408,40	- 2 122 621 074,24	2 551 785 815,47	429 164 741,23
75	Autres produits opérationnels		16 783 332,59		16 783 332,59	46 052 455,92		46 052 455,92
65	Autres charges opérationnels		6 054 675,43		6 054 675,43	15 533 032,98	271 400,00	15 804 432,98
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		335 877 815,43		335 877 815,43	610 926 501,55		610 926 501,55
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions		41 455 644,33		41 455 644,33	194 502 699,45		194 502 699,45
	V. RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 075 308 655,93	2 074 723 550,39	- 585 105,54	- 2 508 525 453,40	2 551 514 415,47	42 988 962,07
76	Produits financiers		143,89		143,89	99 147,30		99 147,30
66	Charges financières		16 702 106,33		16 702 106,33	18 477 827,18		18 477 827,18
	VI. RESULTAT FINANCIER		- 16 701 962,44		- 16 701 962,44	- 18 378 679,88		- 18 378 679,88
	VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		- 2 092 010 618,37	2 074 723 550,39	- 17 287 067,98	- 2 526 904 133,28	2 551 514 415,47	24 610 282,19
6958	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
6923	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires		31 339 347,90		31 339 347,90	24 610 282,19		24 610 282,19
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIREs (c)		367 077 068,31	2 247 019 464,34	2 514 096 472,65	324 558 122,67	3 748 225 360,00	4 072 783 482,67
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIREs (d)		2 327 548 278,78	172 295 913,95	2 499 844 192,73	2 476 072 336,14	1 196 710 944,53	4 072 783 482,67
	VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIREs (c-d)		- 2 060 471 210,47	2 074 723 550,39	14 252 279,92	- 2 551 514 415,47	2 551 514 415,47	
77	Eléments extraordinaire (produits)							
67	Eléments extraordinaire (charges)							
	IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE							
	X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 060 471 210,47	2 074 723 550,39	14 252 279,92	- 2 551 514 415,47	2 551 514 415,47	

الملحق رقم (7): جدول حسابات النتائج للمعهد الجزائري للبتترول بومرداس (IAP) سنة 2018



sonatrach IAP

(Edition Définitive)

EDITE LE: 15/03/21 14:50:56

SONATRACH s.p.a

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EN DINARS

UNITE	INSTITUT ALGERIEN DU PETROLE	0060	31 DECEMBRE 2018					
CPTE	DESIGNATION		N			N-1		
			EXTERNES	INTERNES	TOTAL	EXTERNES	INTERNES	TOTAL
70	Ventes et produits annexes		342 513 066,36	2 166 132 015,02	2 508 645 081,38	208 837 887,50	2 247 019 464,34	2 455 857 351,84
72	Production stockée ou destockée							
73	Production immobilisée							
74	Subventions d'exploitation							
	L PRODUCTION DE L'EXERCICE		342 513 066,36	2 166 132 015,02	2 508 645 081,38	208 837 887,50	2 247 019 464,34	2 455 857 351,84
60	Achats consommés		134 143 769,43	1 015 531,06	135 159 300,49	74 601 030,62		74 601 030,62
61	Services extérieurs		710 338 982,08	1 261 400,00	711 600 382,08	738 230 670,31	1 268 880,00	739 499 550,31
62	Autres services extérieurs		432 949 031,88	31 812 192,26	464 761 224,14	400 403 852,09	171 027 033,95	571 430 886,04
	II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 277 431 783,39	34 089 123,32	1 311 520 906,71	1 213 235 553,02	172 295 913,95	1 385 531 466,97
	III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 934 918 717,03	2 132 042 891,70	1 197 124 174,67	- 1 004 397 665,52	2 074 723 550,39	1 070 325 884,87
63	Charges de personnel		876 605 073,70		876 605 073,70	779 613 619,65		779 613 619,65
64	Impôts, taxes et versements assimilés		9 297 779,31		9 297 779,31	7 603 856,82		7 603 856,82
	IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 820 821 570,04	2 132 042 891,70	311 221 321,66	- 1 791 615 141,99	2 074 723 550,39	283 108 408,40
75	Autres produits opérationnels		137 501 992,00	1 056 000,00	138 557 992,00	16 783 332,59		16 783 332,59
65	Autres charges opérationnels		96 910 469,96		96 910 469,96	6 054 675,43		6 054 675,43
66	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		355 659 399,50		355 659 399,50	335 877 815,43		335 877 815,43
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions		8 165 220,43		8 165 220,43	41 455 644,33		41 455 644,33
	V. RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 127 724 227,07	2 133 098 891,70	5 374 664,63	- 2 075 308 655,93	2 074 723 550,39	- 585 105,54
76	Produits financiers		238 549,08		238 549,08	143,89		143,89
66	Charges financières		19 983 715,24		19 983 715,24	16 702 106,33		16 702 106,33
	VI. RESULTAT FINANCIER		- 19 745 166,16		- 19 745 166,16	- 16 701 962,44		- 16 701 962,44
	VII. RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V+VI)		- 2 147 469 393,23	2 133 098 891,70	- 14 370 501,53	- 2 092 010 618,37	2 074 723 550,39	- 17 287 067,98
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		- 24 838 874,29		- 24 838 874,29	31 539 347,90		31 539 347,90
	- TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)		488 418 827,87	2 167 188 015,02	2 655 606 842,89	267 077 008,31	2 247 019 464,34	2 514 096 472,65
	- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)		2 611 049 346,81	34 089 123,32	2 645 138 470,13	2 327 548 278,78	172 295 913,95	2 499 844 192,73
	VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)		- 2 122 630 518,94	2 133 098 891,70	10 468 372,76	- 2 060 471 270,47	2 074 723 550,39	14 252 279,92
77	Eléments extraordinaire (produits)							
67	Eléments extraordinaire (charges)							
	IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE							
	X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 122 630 518,94	2 133 098 891,70	10 468 372,76	- 2 060 471 270,47	2 074 723 550,39	14 252 279,92